

جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت (دراسة مقارنة)

م.د.لمى عامر محمود
المقدمة

أطفالنا أمل الغد ودعامة الأمة ومستقبلها الناهض وأحلامها القادمة ، رعايتهم والاهتمام بهم دلالة واضحة على وعي المجتمع وسعة إدراكه لأهمية رعاية هذه الشريحة عن طريق توفير الأمن والهدوء النفسي ، فهو بداية لبناء شخصية سوية ، ومن هنا وجب الاعتراف بأن نسبة عالية من هذه الفئة تتعرض للمعاملة السيئة ، وأن من أهم وأخطر أنواع التعامل السيء الذي يمكن أن يتعرض له الطفل هو الاستغلال الجنسي ، هذه الظاهرة لا تقتصر على دولة من الدول أو على شعب دون آخر ، وإنما تعاني منها جميع المجتمعات في مختلف أنحاء المعمورة .

وقد تعددت أنواع الاستغلال الجنسي للأطفال ، بل وتطورت حسب إمكانيات العصر فبعد بروز تقنية الإنترنت كوسيلة معرفية متطورة وسيطرته بكل مكوناته الإيجابية والسلبية وفرض الانخراط في الشبكة ، أي دخول أغلب فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين ، فوجدت فيها العصابات المتاجرة والمستغلة للأطفال وسيلة لتعزيز ومضاعفة أرباحها من خلال استغلال الأطفال في ترويج الأفلام الجنسية والصور الإباحية.

وقد سعى المجتمع الدولي للتدخل لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال ، إذ ألزمت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989 في المادة (34) منها حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي ، وأوجبت على الدول المصدقة على الاتفاقية اتخاذ كافة التدابير لحماية الطفل ، حيث أنها تضع قواعد سلوك عامة ومجردة يمكن تطبيقها في المستقبل على أية حالة تندرج تحتها ، وخطابها موجه إلى المجتمع الدولي كله ، فقواعدها أمرة على من تخاطبهم¹.

وفي 8 أغسطس 1996 عقد في استوكهولم بالسويد الاجتماع العالمي الأول بشأن تجارة استغلال الأطفال جنسياً ، وانتهى بوضع خطة عمل دولية لتجريم جميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال سواء كان لأغراض تجارية أم غير تجارية ، وتجريم كافة المواد الإباحية وحيازتها سواء ارتكب الفعل خارج أو داخل الدولة . ونتج عن المؤتمر اعلان مكافحة الاستغلال القائم على الاتجار الجنسي بالأطفال الذي عرفه بأنه (انتاج جنسي واضح للأطفال لأغراض تجارية) وقد حدد البند (2) أن (لكل طفل الحق في الحماية الكاملة من كل أشكال الاستغلال والإساءة الجنسيين).²

وفي أكتوبر 1996 أطلق الاتحاد الأوروبي ورقة اتصالات في المحتوى غير الشرعي والضار مع الورقة الخضراء لحماية القاصرين وشرف الانسان واعتباره في المواد السمع البصرية وخدمات المعلومات من اجل تنظيم الانترنت داخل الاتحاد الاوربي. وفي ديسمبر 1998 أكد المجلس الأوروبي على ضرورة محاربة الإباحية المتعلقة بالأطفال عبر الإنترنت ، وكان ذلك موضوعاً للاجتماع الدولي لخبراء الانترنت في فرنسا في مايو 1998.²

وعقد في فيينا عام 1999 المؤتمر الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال الذي اكد على ضرورة تدعيم التعاون الدولي في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على الانترنت.³

وصدر البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل في 10 مايو عام 2000 بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والصور الخليعة الذي أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 263 الدورة الرابعة والخمسون المؤرخ في 25 مايو 2000 ، الذي اشترط على الدول التي أنظمت إلى البروتوكول الاختياري أن تجرم في قوانينها الجنائية الأفعال التي وضع البروتوكول بشأنها، حيث نص البروتوكول في المادة (3) منه على (1 – تكفل كل دولة طرف أن تغطي كحد ادنى الأفعال والأنشطة التالية تغطية كاملة بموجب قانونها الجنائي أو قانون العقوبات فيها سواء أكانت هذه الجرائم ترتكب محلياً أو دولياً أو كانت ترتكب على اساس فردي أو منظم (...).⁴) ، وكان العراق من الدول التي أنظمت الى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل الذي دخل حيز النفاذ في 18/كانون الثاني/2002 بموجب القانون رقم (23) لسنة 2007⁵.

وفي 14 ديسمبر 2001 عقد المؤتمر العالمي الثاني بشأن تجارة استغلال الأطفال جنسياً في يوكوهاما باليابان ، وتم فيه استعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ جدول اعمال استوكهولم وأيضاً تعزيز تمسكهم بالتزام يوكوهاما⁶.

وتم عقد قمة عربية افرقية في العاصمة المغربية الرباط في عام 2004 لمحاربة الاستغلال والعنف والاعتداء الجنسي على الأطفال والغاية منها تبادل الخبرات والتجارب لتفعيل آليات وبرامج الوقاية والتكفل بالأطفال ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي⁷.

وفي 28 تشرين الثاني نوفمبر 2008 عقد مؤتمر عالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين في ريودي جانيرو في البرازيل ، سلم فيه المؤتمر بأن إنهاء الاستغلال الجنسي يمثل معركة طويلة وصعبة . وتم وضع مخطط للعمل سمي ب (

¹ يحيى سعيد القاضي ، اتفاقية الامم المتحدة حول الطفل واثرها على القوانين الوطنية في العالم العربي ، مقال منشور على الموقع : <http://www.dlfanonline.moheet.com>

² د. مليكة آخام بن عودة زواوي ، المعايير الدولية لحماية الطفل من الاستغلال الجنسي والاتجار به ، مقال منشور على الموقع <http://www.Shaimaatalla.com>:

³ محمد أمين احمد الشوابكة ، جرائم الحاسوب والانترنت (الجريمة المعلوماتية)، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، 2005، ص117.

⁴ المصدر نفسه ، ص 118-119.

⁵ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء ، منشور على الموقع <http://www.aljazeera.net>

⁶ (1) القوانين التي صوت عليها مجلس النواب عامي 2006-2007 ، منشورة على صحيفة العدالة العراقية ، ينظر الموقع <http://www.aladala.news.net>

⁷ (2) المركز الصحفي ، الاستغلال الجنسي للأطفال في مختلف أنحاء العالم ، منشور على الموقع : <http://www.unicef.org>

اعلان وخطة عمل ريو لمنع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين)، ويلاحظ أن خطة عمل ريو تشدد على أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة تتضمن مجموعة من القوانين والسياسات والتنظيمات والخدمات الضرورية من كافة القطاعات ولا سيما قطاعات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والامن والعدالة ، وذلك لغرض مساندة اجراءات المنع ومجابهة الخطر⁸ (4).

وتفاديا للمخالفات الصريحة ضد قيمنا وأدبنا وسداً لثغرات هامة أغفلتها المواثيق الدولية ومن اجل العمل على توضيح الرؤية الإسلامية المتوازنة في الامور التي تنظم حياة الطفل في الإسلام ، فلا بد من صياغة مبادئ مستمدة من منظومة القيم الإسلامية والانسانية التي تبنى عليها التشريعات وتصاغ منها القوانين⁹ (5)، وعليه ففي 15 أغسطس 2003 ، صدر ميثاق حقوق الطفل في الإسلام عن اللجنة العالمية للمرأة والطفل ، وهي إحدى لجان المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والاغاثة ، حيث نص في المادة (28) فيه التي كانت بعنوان (الحماية من المساس بالشرف والسمعة أ – للطفل الحق في الحماية من جميع اشكال الاستغلال أو الانتهاك الجنسي أو أي مساس غير قانوني بشرفه وسمعته)¹⁰ (1).

وأن حق الطفل في عدم استغلاله هو أحد حقوق الطفل في الإسلام حيث وقف الإسلام ضد الممارسات الجنسية المنحرفة وقفة حازمة وذلك لحفظ الطفولة كرامتها وبرائها التي يسلبها الاستغلال الجنسي ، وذلك لأن الطفل بفعل الاستغلال يصبح آلة أو لعبة يلعب بها أناس نزع من قلوبهم الرحمة والعفة والحياء¹¹ (2) وبذلك عمل الإسلام على حفظ الطفل والطفولة ضد كل من يساعد على الانحرافات الاخلاقية والجنسية .

لكن المصادقة على الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تتعلق بحماية الطفل من الاستغلال والمشاركة في المؤتمرات الدولية لا تكفي في حالة عدم وجود ضمان تشريعي يحمي الطفل في دولته ، لذا يهدف هذا البحث الى تناول بعض التشريعات ومعرفة مدى توافقها مع الاتفاقية الدولية ، ومعالجة الثغرات ، ويتم ذلك من خلال مبحثين تنطرق في الأول الى ماهية الاستغلال الجنسي ، وفي الثاني الى جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت يسبقهما مبحث تمهيدي للتعريف بالانترنت.

مبحث تمهيدي

التعريف بالانترنت

ان العالم في السنوات القليلة الماضية قد شهد تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما ترتب عليه احداث تطور على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلا إنه في نفس الوقت أفرزت مجموعة من الجرائم المستحدثة ، ومنها جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت ، لذا نرى ان من الضروري قبل البحث في الجريمة بيان تعريف الانترنت ، وبيان الخدمات التي يقدمها ، ومن ثم سمات الجرائم التي ترتكب بواسطته وذلك في ثلاثة مطالب وكالاتي:

المطلب الأول

تعريف الانترنت

الانترنت هي شبكة عالمية من الروابط بين الحواسيب يستطيع الناس من خلالها الاتصال والتواصل مع بعضهم البعض والحصول على المعلومات من الشبكة الممتدة إلى جميع أرجاء الأرض بوسائل بصرية وصوتية ونصية مكتوبة بشكل تتجاوز حدود المكان والزمان وقيود المسافات وتتحدى في الوقت نفسه سيطرة الرقابة الحكومية¹² (1).

المطلب الثاني

خدمات الانترنت

لقد دخل الانترنت في جميع مجالات الحياة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية ، وتعد أحدث وسيلة إعلامية ، وفي الوقت الحاضر أصبح بمقدور أعداد لا حصر لها من البشر التواصل فيما بينهم واستخدامها ، ويتم ذلك من خلال العديد من الخدمات التي يوفرها الانترنت وأهمها :

1 – خدمة البريد الالكتروني : ويقصد بها استخدام شبكات الحاسب الآلي لإرسال الوثائق واستلامها ، حيث يخصص لكل شخص صندوق بريد الكتروني خاص به ، والذي يكون عبارة عن ملف على وحدة الاقراص الممغنطة يستخدم لاستقبال الرسائل الخاصة به وذلك بالذهاب إلى اقرب وحدة طرفية (terminal) لاستدعاء الرسائل الخاصة به ، وبالامكان توصيل الرسائل إلى أي مكان في العالم باستخدام خطوط التليفون أو الاقمار الصناعية.

⁸ (3) عادل اقلبي ، قمة عربية افريقية لمحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال ، منشور على الموقع: <http://www.nour-atfal.org>.

⁹ (4) المركز الصحي ، اختتام المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين بالبرازيل . ينظر الموقع <http://www.unicef.org>

¹⁰ (5) د. مكارم محمود الديري ، رؤية نقدية بين ميثاق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية ، منشور على الموقع <http://www.musanadah.com>

¹¹ (1) د. كمال المصري ، وثيقة دولية لمنع التحرش بالأطفال ، منشور على الموقع <http://www.dahsha.com>.

¹² (2) د. عادل محمد صالح ابو العلا ، حقوق الطفل من وجهة نظر الاسلام ، بحث منشور على الموقع <http://www.isesco.org>

- ويتميز البريد الإلكتروني بأنه أكثر خدمات شبكة الإنترنت استخداماً وشيوعاً ، فضلاً عن ذلك فإنه يتميز في سرعته حيث يستطيع الشخص الذي لديه عنوان بريدي استقبال أو إرسال ما يريد من الرسائل في ثوان معدودة وإلى أي جزء في العالم¹³).
- 2 – خدمة القوائم البريدية : تتمثل هذه الخدمة بإنشاء وتحديث قوائم العناوين البريدية لمجموعات من الأشخاص لهم اهتمامات مشتركة¹⁴).
- 3 – الصفحة الإعلامية العالمية (WORLD WIDE WEB) : الويب هو نظام فرعي من الإنترنت وهي الأعظم من بين الأنظمة الأخرى فهي النظام الشامل باستخدام الوسائط المتعددة . إذ جعلت المعلومات على الإنترنت أكثر إثارة وتشويقاً ، فقد حولت هذه الخدمة طريقة عرض المعلومات على الشاشة لتظهر في شكل صور ملونة وهذا يجعل شكل الصفحات أكثر جاذبية ومتعة لمشاهدها فضلاً عن ذلك يمكن إجراء اللقاءات بالصوت والصورة بين الأصدقاء بعد تزويد الحاسب الشخصي بكاميرة فيديو¹⁵).
- 4 – خدمة المجموعات الإخبارية : هذه الخدمة موزعة على عدة شبكات للحاسبات يطلق عليها شبكة المستخدمين ، وهي النظام الذي يسمح بتبادل الرسائل حول موضوع معين بين المستخدمين ، والطريقة المتبعة في هذه المجموعات هي طريقة خزّن ومرر ، إذ يقوم أحد الحاسبات بأرسال المقال الى احد الحاسبات المضيفة الأخرى ، حيث يقوم بتخزينها ثم يرسلها الى حاسب آخر وهكذا إلى أن يتم إرسال المقال إلى جميع الحاسبات الموجودة على شبكة المستخدمين¹⁶).
- 5 – خدمة الاستعلام الشخصي : ويراد بها معرفة العنوان البريدي لأي شخص أو جهة تستخدم الإنترنت والأشخاص المسجلين لديها.
- 6 – خدمة الدردشة الجماعية : وهي الخدمة التي يتمكن فيها مستخدم الإنترنت التحدث مع طرف آخر ويمكن لأي شخص أن يدخل في المحادثة التي تحصل بينهما أو أن يستمع إليها دون إخبار الآخرين¹⁷).
- 7 – خدمة التجارة الإلكترونية : ويراد بها (مجموعة الخدمات المتبادلة والعمليات التجارية والصفقات الناجمة عن استعمال الشبكة والمتعلقة بعالم الأعمال) ، وهي بذلك تتضمن اصدار الاوامر وتوصيل المنتجات والخدمات وتبادل الاموال والاصول وتوثيق المعاملات التجارية ، وتعد عقود التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) التي تساوي مرتبتها بحيازة الورق المادي مثلاً حياً معترفاً به كمقدمات الى التجارة الإلكترونية في هذا الشأن ، حيث تتضمن هذه الصيغ بوالص الشحن (Shipping manifests) ، ونماذج القروض (Loan applications) ونماذج العلاج (Medicaid claims) والتحويلات الإلكترونية المصرفية (Electronic benefits transfers)¹⁸.
- اذن تصبح الشبكة وكأنها سوق مفتوح للبيع والشراء وباستطاعة التاجر الاعلان عن السلع التي يملكها بالصوت والصورة ، ويكون للعميل ان يقارن بين السلع المتاحة في كل انحاء العالم ويختار ما يريد وتصله الى منزله ، ويتولى الحاسب الآلي التحري عن بطاقة الائتمان البنكية Visa – Card وخصم القيمة من حساب المستهلك في أي بنك في العالم وفي حالة عدم كفاية حسابه يتم أخطار المستهلك¹⁹).
- 8 – إمكانية إجراء المكالمات الهاتفية الدولية والاتصالات البريدية بأسعار زهيدة: يستطيع مستخدم شبكة الإنترنت أن يتصل مع أصدقائه وأقاربه بعد أن يقوم بدفع الرسوم المتفق عليها مع الجهة التي تزوده بخدمة الاتصال بالشبكة ، دون المرور عبر نظام المؤسسة الوطنية للاتصالات في الدولة²⁰).

المطلب الثالث

سمات جرائم الإنترنت

فضلاً عن المفاهيم والقيم السلوكية والخدمات الكبيرة التي أحدثتها الإنترنت فان هناك انماط سلوكية ضارة ناجمة عن استخدام هذه التقنية ، حيث يقوم البعض باعمال إجرامية يسببونها باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، ومما لاشك فيه أن يتصف هؤلاء المجرمين بصفات تختلف عما يتصف به مجرمي الجرائم التقليدية كأن يكونوا على درجة كبيرة من الذكاء أو أن يمتلك مؤهل معين أو معرفة في مجال الحاسب الآلي أو الإنترنت ، وان كان في الوقت الحاضر وبعد ظهور الكمبيوتر الشخصي ، وسعة حجم المتعاملين معه ، لم تعد هذه الجرائم تقتصر على جنس أو فئة معينة ، إذ قد ترتكب من قبل البالغين أو من قبل الأحداث أو من الفقراء أو الأغنياء أو من الرجال أو النساء²¹، إلا أنه يبقى هذا النوع من الجرائم يختلف عن الجرائم التقليدية وتتسم بسمات خاصة بها أهمها ما يلي :

1 – خفاء الجريمة : تتسم اغلب الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت بانها مستترة خفية ، حيث ان المجني عليه لا يلاحظها في الغالب مع انها قد تقع اثناء تواجده على الشبكة ، ولكنه لا يكون عالماً بها ولا ينتبه إليها إلا بعد فترة من وقوعها وفي بعض الاحيان لا يكتشف امرها ، وذلك يرجع نتيجة لتعامل الجاني مع نبضات الكترونية غير مرئية لا يمكن قراءتها إلا بواسطة الحاسبة ، فضلاً عن ذلك فان

¹³ (1) السيد عتيق، جرائم الإنترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2000 ، ص 26 .

¹⁴ (1) د. هلالى عبد اللاه أحمد ، تفتيش نظم الحاسب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1997 ، ص 212.

¹⁵ (2) محمد عبد الله منشاوي ، جرائم الإنترنت من منظور شرعي وقانوني ، بحث منشور على الموقع <http://www.dahsha.com>

¹⁶ (3) د . جميل عبد الباقي الصغير ، الإنترنت والقانون الجنائي (الاحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالإنترنت)، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 13-14.

¹⁷ (4) المصدر نفسه ، ص 18.

¹⁸ (1) د. علي جبار الحسيناوي ، جرائم الحاسوب والإنترنت ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 29 .

¹⁹ (2) William E.Wyrrough, hr AND Ron Klein, The electronic signature act of 1996 : breaking down barriers to widespread electronic commerce in Florida p.410.

²⁰ (3) د. جميل عبد الباقي الصغير ، مصدر سابق ، ص 20-21 .

²¹ (4) المصدر نفسه ، ص 17.

توافر المعرفة والخبرة الفنية لدى الجاني في هذا المجال يؤدي إلى صعوبة اكتشاف جريمته ، لإتباعه طرق واساليب لا يظن اليها المستخدم العادي لشبكة الانترنت⁽²²⁾.

2 – عابرة الحدود : ان التكنولوجيا الحديثة أذابت الحدود الجغرافية بين دول العالم ولم تعد الجريمة تخضع لنطاق اقليمي محدود ، وإنما أصبحت الجريمة تقع في بلد وتمر عبر بلد آخر وتتحقق نتائجها في بلد ثالث أو في عدة بلدان وكل ذلك يتم في ثوان معدودة ، واصبحت أكثر من دولة مسرح للجريمة ، وقد لا يقتصر الضرر المترتب على الجريمة على المجني عليه وحده وإنما قد يتعداه الى متضررين آخرين في دول عدة⁽¹²³⁾.

3 – سرعة غياب الدليل المرئي والصعوبة في اثباته : البيانات والمعلومات المتداولة عبر شبكة الانترنت تكون على هيئة رموز مخزنة على وسائط تخزين مغطاة ولا تقرأ إلا بواسطة الحاسب الآلي ، والوقوف على الدليل الذي يمكن فهمه بالقراءة والتوصل عن طريقه الى الجاني يبدو أمراً صعباً لاسيما وأن الجاني يعتمد الى عدم ترك أثر لجريمته ، فلا توجد في اغلب الاحيان آثار خارجية أو مادية تدل على مرتكب الجريمة المرتكبة باستخدام شبكة الانترنت بخلاف الجريمة التقليدية حيث ان اغلب المجرمين يتركون أثراً يؤدي الى اكتشافهم والتوصل اليهم بعد فترة من الزمن⁽²⁴⁾، إضافة إلى ذلك ما يتطلبه من فحص دقيق لموقع الجريمة من قبل مختصين في هذا المجال للوقوف على دليل ضد الجاني وما يتبع ذلك من فحص للكلم الهائل من الوثائق والمعلومات والبيانات المخزنة ، فضلاً عما يتطلبه ذلك من تكلفة اقتصادية عالية في ظل غياب الخبرة الكافية لدن الاجهزة الامنية والقضائية⁽²⁵⁾.

4 – اقل عنفاً في التنفيذ : أن جرائم الانترنت لا تحتاج الى عنف عند تنفيذها أو مجهوداً كبيراً ، وإنما تنفذ باقل جهد ممكن يقوم به الجاني ويعتمد فيها بشكل رئيسي على الخبرة في المجال المعلوماتي ، وهذا عكس الجرائم التقليدية التي تحتاج الى عنف ودماء ومجهود كبير يقوم به الجاني غالباً في الوصول الى غايته⁽²⁶⁾.

5 - صعوبة التحري والتحقيق والمقاضاة : اكتشاف جرائم الانترنت يتطلب الماماً بالامور الفنية والتقنية لدى اجهزة الشرطة والقضاء ، وذلك للتوصل الى مرتكب هذه الجرائم واثباتها ، ولكن هذه الجرائم تتسم بالغموض حيث يصعب اثباتها لان عملية التحري عنها والتحقيق فيها والمقاضاة في نطاقها ينطوي على الكثير من المشاكل والتحديات الادارية والقانونية والتي تتصل ابتداءً من ملاحقة الجناة الى ادانة المتهم فيما لو تمكنت الاجهزة المسؤولة من ملاحقة المتهم ، وذلك لصعوبة الوصول الى الادلة أو لغياب الاعتراف القانوني بطبيعة الادلة المتعلقة بهذه الجرائم ، فضلاً عن ذلك فانه سبق وذكرنا ان هذه الجرائم من الجرائم غير الوطنية وهذا من شأنه يثير تحديات ومعوقات في مجال الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق ومتطلبات التحقيق والملاحقة والضبط والتفتيش⁽¹²⁷⁾.

6 – احجام المجني عليهم عن الإبلاغ : اغلب المجني عليهم في جرائم الانترنت سواء أكانوا اشخاص طبيعيين أو معنويين يحجمون عن ابلاغ السلطات المختصة خشية على السمعة والمكانة ومحاولة اخفاء اسلوب ارتكاب الجريمة حتى لا يتم تقليدها من جانب الآخرين الامر الذي يترتب عليه تشجيع الجناة على ارتكاب مزيد من الجرائم ونتيجة لذلك اقترح البعض في الولايات المتحدة الامريكية بأن تفرض النصوص المتعلقة بجرائم الحاسب الآلي التزاماً على عاتق موظفي الجهة المجني عليها بالإبلاغ عما يقع عليها من جرائم في هذا المجال متى وصل الى علمهم مع تقرير جزاء في حالة اخلالهم بهذا الالتزام⁽²⁸⁾.

7 – الخطورة البالغة : ان التطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات كان له الأثر في اساليب الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت من عدة نواحي فمن ناحية ان المجرمين في مختلف انحاء العالم يستفيدون من الشبكة في تبادل الافكار والخبرات الاجرامية فيما بينهم، ومن ناحية ثانية ان الخسائر التي تنجم عن ارتكاب هذا النوع من الجرائم اكبر بكثير من الخسائر التي تنجم عن الجرائم التقليدية خاصة في مجال جرائم الاموال ، فضلاً عن ذلك فانها تنطوي على سلوكيات غير مألوفة⁽²⁹⁾.

المبحث الأول

ما هيبة الاستغلال الجنسي للأطفال

²²(1) اسامة احمد المناعسة وجمال محمد الزعبي وصايل فاضل الهواوشة ، جرائم الحاسب الآلي والانترنت (دراسة تحليلية مقارنة) دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2001، ص82-85.

²³(2) فهد سلطان محمد احمد بن سليمان ، مواجهة جرائم الانترنت (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة ، 2004، ص36.

²⁴(1) اسامة احمد المناعسة وجمال محمد الزعبي وفاضل صايل الهواوشة ، مصدر سابق ، ص 64.

²⁵(2) محمد محمد صالح الالفي ، انماط جرائم الانترنت ، بحث منشور على الموقع <http://omanlegal.net>

²⁶(3) فهد سلطان محمد احمد بن سليمان ، مصدر سابق ، ص 37.

²⁷(4) محمد عبيد الكعبي ، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة القاهرة ، 2004 ، ص28.

²⁸(1) د. حسين بن سعيد الغافري ، جهود السلطنة في مواجهة جرائم الانترنت ، بحث منشور على الموقع <http://www.eastlaws.com>

²⁹(2) د. هشام محمد رستم ، الجوانب الاجرائية للجرائم المعلوماتية ، مكتبة الالات الحديثة ، اسويط ، 1994 ، ص 26 .

ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال من الظواهر التي تدق أجراس الخطر على مجتمعنا ولها اسبابها وانعكاساتها النفسية على الأطفال ، وعليه لا بد لنا بداية من بيان معنى الاستغلال الجنسي للأطفال وتمييزه عما يشبهه به من مفاهيم ، وبيان اسبابه واثاره وذلك في مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول

معنى الاستغلال الجنسي للأطفال

الاستغلال الجنسي لغة ، حيث يراد بالاستغلال (استخدام شخص وسيلة لمأرب أو الاستفادة من طيبة شخص أو جهله أو عجزه لسلبه حق أو جني ربح غير عادل)³⁰1. إذن الاستغلال هو الانتفاع من الغير بدون حق . أما كلمة الجنسي ، فهي نسبة الى الجنس ويراد به النوع من كل شيء³¹2، وليس فيه أي دلالة على غريزة أو شهوة وان الحاق كلمة الجنسي بالاستغلال لا يدل على ماهية الفعل كتمارسه جنسية بقدر ما يدل على النتيجة ومبتغى الاستغلال .

أما الاستغلال الجنسي اصطلاحاً فقد عرف الاستغلال الجنسي لجسد الطفل على انه (اتصال جنسي بين الطفل وشخص بالغ من اجل ارضاء رغبات جنسية عند الاخير مستخدماً القوة أو التهديد أو السيطرة عليه)³²3، وهناك من يعرف الاستغلال الجنسي بانه (فرض اعمال جنسية أو ذات تلميحات جنسية من قبل شخص أو أكثر على طفل معين ، أو قيام الراشد بأي فعل يهدف الى تلبية حاجات جنسية له عن طريق طفل (بالقول أو الفعل) سواء انطوى على معرفة الطفل أو عدم معرفته)³³4، كما عرف أيضاً بأنه (افادة غير عادلة من اختلاف توازن القوى بين شخص راشد وبين اشخاص دون سن الثامنة عشرة من اجل استخدامهم جنسياً إما لغرض الربح أو للمنفعة الشخصية)³⁴1، ويعرف على انه (دخول بالغين واولاد غير ناضجين وغير واعين لطبيعة العلاقة الخاصة جداً وماهيتها ، كما انهم لا يستطيعون اعطاء موافقتهم لتلك العلاقة والهدف اشباع المتطلبات والرغبات لدى المعتدي ويراد بهذا النوع من الاستغلال - كشف الاعضاء التناسلية - ازالة الملابس والثياب عن الطفل - ملامسة أو ملاطفة جسدية خاصة - التلصص على الطفل - تعريضه لصور فاضحة أو افلام - اعمال مشينة غير اخلاقية كأجباره على التلطف بألفاظ فاضحة - اغتصاب)³⁵2، من خلال ما تقدم يلاحظ ان المستغل الضحية أو المجني عليه هو الطفل وان كان التعريف الأخير قد حدد الضحية بأنه شخص دون سن الثامنة عشرة فهو ينصب في ذات المعنى حيث عرفت اتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها عام 1990 ، الطفل في المادة الأولى بانه (كل شخص تحت عمر الثامنة عشرة ما لم يكن بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب قانون الدولة)، ولكن قد تختلف الدول في تعريفها للطفل³⁶3، فضلاً عن ذلك فإن الدول تتفاوت فيما بينها في تحديد سن الادراك الجنسي أو بعبارة أخرى (موافقة المرء على ممارسة الجنس) فبعض الدول تحده ببلوغ سن السابعة عشرة أو الثامنة عشرة ، في حين يتراوح السن القانوني لممارسة الفعاليات الجنسية في بعض الدول بين اثنتي عشرة سنة والسادسة عشرة سنة ، وتحده دول اخرى عند الوصول الى سن البلوغ أو عند الزواج ، وعلى خلاف ذلك بعض الدول لا تضع أية حدود قانونية³⁷1) ، أما موضوع موافقة أو رضا من هو دون (18) سنة على ممارسة الجنس فهي مسألة غير واردة ولا

³⁰3) د. حسين بن سعيد الغافري ، مصدر سابق .

³¹1) استغلال ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، منشور على الموقع <http://www.ar.wikipedia.org>

³²2) احمد العابد ود. داود عبد ود. احمد مختار وآخرون ، المعجم العربي الاساس ، مطبعة لاروس ، سنة الطبع بلا، ص 269.

³³3) د. حسن بسيوني، تأمين سلامة الاطفال حديثي الولادة بالمستشفيات وسبل حمايته ، بحث منشور في اكتوبر 2008 ، ينظر

الموقع <http://www.Child-trafficking-info>

³⁴4) د. مطاع بركات ، الاستغلال الجنسي للأطفال كما يتذكره الراشدون من طفولتهم ، بحث منشور على الموقع

<http://www.swoforum.nesasy.org/index.php>.

³⁵1) جوليا اوكونيل ديفيد سون، الورقة المرجعية رقم (2) من اوراق الملف الاعلامي (من هو المستغل جنسياً) منشور على الموقع

<http://www.pcae.net>

³⁶2) عصام البغدادي ، العلاقات الجنسية الشاذة -8ج، التحرش الجنسي بالطفل داخل الاسرة لماذا وكيف، مقال منشور على الموقع

<http://www.ahewar.org>

³⁷3) عرف المشرع التونسي الطفل في الفصل الثالث من مجلة حماية الطفل بانه (كل انسان عمره أقل من ثمانية عشر عاماً ما لم يبلغ

الى الرشد بمقتضى احكام خاصة) وبذلك يكون قد التزم بالسن الذي حددته اتفاقية الامم المتحدة ، وعليه بموجب هذا التعريف يعد الشخص بعد الثامنة عشرة راشداً جزائياً وقاصراً مدنياً لاختلاف سن الرشد الجزائي عن المدني . حسن عز الدين دياب ، الجرائم الجنسية في القانون التونسي بحث منشور على الموقع <http://www.fsjeji.mu.tn> .

أما المشرع المصري فقد عرف الطفل في قانون الطفل رقم (12) لسنة 1996، وتعديلاته في الباب الأول والمتضمن احكام عامة في المادة (2) منه (يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة . وتثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي آخر . فاذا لم يوجد المستند الرسمي اصلاً قدرت السن بمعرفة احدى الجهات التي يصدر بتحديد قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة) . منشور على الموقع <http://egyptcrj.jeran.com> .

وكذلك عرف المشرع الفلسطيني الطفل في قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 في المادة (1) على انه (الطفل هو كل انسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره) منشور على الموقع <http://www.muqtafi.birzeit.edu> .

أما المشرع العراقي فلم يحدد مفهوم الطفل بشكل واضح على الرغم من انه شمله بالحماية في عدة قوانين ابتداءً من الدستور العراقي لعام 2005 حيث نص في الفقرة (ب/أولاً من المادة 29) على أنه (تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم) ، كما نص===== في الفقرة (ثالثاً من المادة 29) على انه (يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة وتنخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم) ، كما اشار الى حماية الطفل ضمن الفصل الثاني الخاص بالحريات حيث نص في المادة (35/ثالثاً) على انه (يحرم العمل القسري (السخرة) والعبودية وتجارة العبيد (الرفيق) ، ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس)، وحمى الصغير والحدث بموجب قانون رعاية الاحداث رقم (76) لسنة 1983 حيث

عَد في المادة (3) منه الصغير هو من لم يتم التاسعة من عمره أما الحدث فهو من أتم التاسعة ولم يتم الثامنة عشر ويعد الحدث صبياً اذا أتم التاسعة من العمر ولم يتم الخامسة عشرة واعتبر الحدث فتى اذا أتم الخامسة عشر من عمره ولم يتم الثامنة عشرة . وفي قانون رعاية القاصرين رقم (78) لسنة 1980 حددت المادة (3/أولاً) الصغير بأنه من لم يبلغ سن الرشد وهو تمام الثامنة عشرة من العمر والجنين ومن تقرر المحكمة انه ناقص الاهلية أو فاقداه والغائب والمفقود .

ووفر قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل الحماية للأطفال من الاعتداءات في الفصل الخامس الخاص بالجرائم المتعلقة بالبنوة ورعاية القاصر وتعريض الصغار والعجزة للخطر وهجر العائلة . وذلك في المواد (381-383)، وفي الفصل الخاص بجرائم السكر في المواد (387-388) /

يمكن مناقشتها ، فلا يوجد طفل يقبل ان يتعرض للأساء برغبته ، وعليه نرى من الافضل ان يتم تعريف المستغل (المجني عليه) بأنه الشخص الذي يكون دون (18) سنة بدلا من ان يطلق عليه لفظ طفل ، أما المستغل (الجاني) فهو شخص بالغ قد يكون من افراد العائلة كأن يكون أب أو عم أو خال أو شقيق فيوجهه رغبته الجنسية نحو شخص لا يجوز له متجاهلاً الحرامات الجنسية كجزء من انغماسهم بشكل عام في الملذات المحرمة⁽¹³⁸⁾، وقد يكون الجاني صديق حميم للعائلة ، أو من قبيل البالغين الذين يقومون مقام أحد الوالدين في المدارس ورياض الأطفال والكنائس ، وقد يقع الاستغلال من قبل الغرباء ، ولا بد من الإشارة الى ان مستغلي الأطفال جنسياً لا يقتصر على فئة الذكور بل اظهرت بحوث امريكية وسويدية وبريطانية ان للنساء نصيب في حالات الاعتداء على الأطفال بنسبة تتراوح بين 5-20% ويرى خبراء الطب السريري ان التفكير المشوه الذي تظهره النساء لا يختلف عن نظرائهن من الرجال⁽²³⁹⁾ .

اذ قد يلجأ بعض البالغين الى استغلال الأطفال ، وذلك لتحقيق منفعتهم الخاصة ، في حين تستغل فئة اخرى من الراشدين الأطفال لكونهم متوافرين بشكل كبير واسعار زهيدة مقارنة بالراشدين ، أو لكونه يعاني من العجز الجنسي ويتوقع الرفض والفشل في ممارسة الجنس مع البالغين من الجنس الآخر ، وعليه ينصرف الى ممارسة الجنس مع الصغار ، وقد يختار بعض البالغين شركاؤهم في العملية الجنسية من الأطفال ايماناً بالاساطير القائلة ان العذارى قادرات على استعادة الفحولة أو استناداً الى مفاهيم خاطئة حول الصحة الجنسية⁽³⁴⁰⁾، فيستخدم الجاني مختلف الاساليب كتقديم الهدايا أو التودد للطفل أو ملاطفته كي يتمكن من استغلاله وخوفاً من ان يفصح الضحية عما جرى له فيعمل على اقناعه بضرورة اخفاء الموضوع وعدم الكشف عنه وقد يلجأ الجاني الى تخويف الطفل أو تهديده بحرمانه من الاشياء التي كانت تقدم اليه كهدايا أو شراء الحلويات أو الخروج للتنزه⁽⁴⁴¹⁾.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان الاستغلال الجنسي للطفل يتضمن صور مختلفة من السلوك الجنسي أو نشاطات جنسية تحدث بين طفل وشخص اكبر منه ، وذلك دون اعتبار لردود افعال الطفل أو اختياراته ودون اعتبار لتأثيرات السلوك على الطفل. واستناداً لما تقدم يمكن تقسيم الاستغلال الجنسي استناداً الى مساسه بجسم المجني عليه الى استغلال جنسي مباشر واستغلال جنسي غير مباشر ، وبالاستناد الى مردوده يقسم الى استغلال جنسي تجاري واستغلال جنسي غير تجاري. ومن كل ما تقدم يمكننا أن نعرف الاستغلال الجنسي للأطفال بأنه (إساءة معاملة الطفل لتحقيق مصلحة أو مكاسب شخصية من خلال جعلهم ينخرطون في الانشطة الجنسية غير الملائمة).

المطلب الثاني

ذاتية الاستغلال الجنسي

قد يختلط مفهوم الاستغلال الجنسي مع غيره من المفاهيم كالتحرش الجنسي والفعل الفاضح المخل بالحياء ، وعليه سنبين أوجه الشبه والاختلاف بين الاستغلال الجنسي وتلك المفاهيم في فروع وعلى النحو الآتي :

الفرع الأول

الاستغلال الجنسي للأطفال والتحرش الجنسي

عُرف التحرش الجنسي على أنه (مرادة غير مقبولة وعادة ما تكون متكررة وغير متبادلة أو إهتام جنسي غير مرغوب أو ملاطفة جنسية أو تلميح جنسي أو غير ذلك من التصرفات اللفظية أو البدنية ذات الطابع الجنسي عندما يكون أي من ذلك متصلاً ببيئة العمل أو أذا جعل شرطاً من أجل الحصول على وظيفة أو خلق بيئة عمل ترويعية أو عدائية أو عدوانية⁽¹⁴²⁾). يتشابه الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي كونهما من الجرائم العمدية ، كما انهما يتشابهان من حيث محل الجريمة وهو الطفل وممكن ان تحدث في مراحل عمره الأولى في الفترة التي تغيب عنه رقابة الوالدين ، فضلاً عن ذلك تماز هذه الجرائم بكونها من الجرائم المخفية ، لكونها ترتكب في الاسرة وهي المؤسسة الاجتماعية المكلفة بتوفير الرعاية والحماية للطفل ، كما يمكن ان يقع كل منهما في أي مكان في المدارس⁽¹⁴³⁾ والكنائس⁽²⁴⁴⁾ ، والاماكن العامة .

ثانياً. وفي الفصل السابع الخاص بلعب القمار في المادة (390/2)، وكذلك حماه في الباب التاسع والمتعلق بالجرائم المخلة بالاخلاق والآداب العامة في المادة (393/2)، وشد العقوبة في المادة (394/1) اذا كان المجني عليه دون الخامسة عشرة.

كذلك حماه في الفصل الثاني من الباب ذاته الخاص بجرائم التحريض على الفسق والفجور وذلك في المادة (399). يلاحظ من خلال كل ماتقدم ان المشرع العراقي لم يحدد سنا معينة تارة لم يبلغ (18) سنة وتارة اخرى (15) سنة وتارة (9) سنوات ، فضلاً عن ذلك ان المشرع العراقي لم يسن قانون لحماية الطفل ويحدد من خلاله مفهوماً واضحاً للمقصود بالطفل ، الا أن العراق صادق على اتفاقية حقوق الطفل بالقانون رقم (3) لسنة 1994، والبروتوكولين الملحقين بالاتفاقية بالقانون رقم (23) لسنة 2007 فيفترض وفقاً لذلك ان يعد الطفل هو من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره.

³⁸(1) جون كار ، الورقة المرجعية رقم (3) من اوراق الملف الاعلامي (صور من الاساءات والاعتداءات الجنسية على الاطفال – استخدام الاطفال في الاعمال الاباحية) منشور على الموقع <http://Pcac.net/old>....

³⁹(1) وهو ما يطلق عليه في هذه الحالة بسفاح القربى . انظر د. سلوى عثمان الصديقي و د. جلال الدين عبد الخالق و د. السيد رمضان ، انحراف الصغار وجرائم الكبار الحدود والمعالجة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2002 ، ص318.

⁴⁰(2) جوليا أوكونيل ديفيد سون ، مصدر سابق.

⁴¹(3) المركز الصحفي ، الاستغلال الجنسي للأطفال في مختلف انحاء العالم ، مصدر سابق .

⁴²(4) الاتجار في البشر والاستغلال الجنسي للأطفال ، بحث منشور في منتدى الدكتور شيماء عطا الله . ينظر الموقع

<http://www.shaimaatalla.com>

⁴³(1) رانية عيسى ، العنف المستند على الجندر ، مقال منشور على الموقع <http://www.thara-sy.com>

⁴⁴(1) حيث يتعرض الأطفال لهذه الاعتداءات من قبل بعض اعضاء الهيئة التدريسية الذين يعانون من مكبوتات مرضية غير متحكم بها أو يعيشون مراهقة متأخرة ، الذين يفترض فيهم ان يكونوا امناء على الاولاد والبنات وان يقوموا بغرس القيم والاخلاق والمبادئ في هذه السن المبكرة حيث انهم يشكلون القاعدة الاساسية لبناء المجتمع ، فالمدرسة جزء من المجتمع بالطبع تختلف عن المجتمع

كما يعد كل من الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي صورة للعنف ضد الاطفال⁽³⁴⁵⁾ . ومن الممكن ان يلجأ الجاني في كل منهما الى استعمال القوة والاكراه أو ما يتمتع به من سلطة لاجبار الضحية للخضوع لرغباته .
 أما وجه الاختلاف بين الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي فتتمثل في عدة امور فمن حيث الفعل فالاستغلال الجنسي هو استخدام واستغلال الطفل لممارسة سلوك جنسي من قبل المعتدي . اما الفعل في التحرش الجنسي فهو اما ان يكون باستخدام الوسائل اللفظية ، أي استخدام المتحرش الفاظا تميل الى الدلالات الجنسية أو أن يستخدم الفاظ سوقية يعبر بها عن اطماعه في الضحية أو يلجأ الى استخدام الفاظ تتضمن معنى المراودة أو الاثارة أو يقوم باطلاق النكات والتعليقات المشينة أو طرح اسئلة جنسية بشكل مباشر ، وقد يلجأ الى التحرش ولكن بشكل غير مباشر باستخدام التليفونات والمحمول ، وذلك عبر رسائل sms أو عبر الانترنت أو المواقع الالكترونية⁽¹⁴⁶⁾ ، وقد يلجأ إلى استخدام الطرق الجسدية أو لغة الجسد ، والتي تتمثل بالنظرة الفاحصة والمتفحصة وقد يستخدم أحد أعضاء الجسم كالغمز بالعين أو قد يستعرض بعض اعضاء الجسم وخاصة الاعضاء الجنسية أو ان يتخذ المتحرش وضعيات ذات دلالات جنسية أو أن يلجأ المتحرش الى اللمس أو الحك المغري وقد يصل الى حد الملامسات والتقارب الجسدي وذلك لغرض الاثارة الجنسية⁽²⁴⁷⁾ ، إذ يمكن القول ان فعل المتحرش يكون باساليب مختلفة أما سمعية أو بصرية أو رمزية وفي بعض الاحيان جسدية .
 كذلك يختلف كل من المفهومين من حيث الجاني ، وجنس المجني عليه ، فالجاني شخص راشد بالغ أما المجني عليه فهو طفل أي شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر ، وعليه فرضانه على ممارسة الجنس لا يعني انه راضي بالاستغلال أما فيما يتعلق بالمتحرش فلا يشترط أن يكون راشداً إذ عرفته جمعية الاطباء النفسانيين الامريكية على أنه (أي شخص يتجاوز السادسة عشرة من العمر ممن داعبت فكره خيالات جنسية مثيرة ومكثفة ومتكررة لفترة لا تقل عن ستة اشهر وانتابته دوافع أو نوازع جنسية أو قام بتصرفات تشتمل على ممارسات جنسية مع طفل أو أكثر (دون سن الثالثة عشرة) ، علاوة على ذلك فإن هذه الخيالات والدوافع أو السلوكيات الجنسية تلحق اضرار كبيرة بقدرة الفرد على اداء وظائفه اجتماعياً ومهنياً أو ضمن مجالات هامة أخرى⁽³⁴⁸⁾) ، وفي الغالب تكون ضحية التحرش الجنسي هي النساء وبطال أيضاً الطفل ، بل وفي حالات قليلة جداً يكون المجني عليه رجل ، وعليه فان التشريعات التي جرمت ضمن نصوصها التحرش الجنسي لم تحدد جنس المجني عليه، ومما لاشك فيه عدم رضا المجني عليه بالطلب الموجه اليه وبعبءه تنعدم جريمة التحرش الجنسي.

كما انهما يختلفان من حيث الغاية من ارتكاب كل منهما ، فالغاية من الاستغلال الجنسي هو تحقيق الربح أو المتعة الشخصية فيما اذا حدث فعل الاستغلال من قبل شخص قريب أو معروف من قبل الطفل كأن يكون عم ، أو خال الخ ويتم حصول ذلك من خلال اتصال جنسي بين البالغ والطفل ، في حين ان غاية المتحرش ارضاء نفسه وغرائزه ويحدث في احوال كثيرة بدافع المتعة الجنسية التي لاتتجاوز رد فعل الانثى من خوف أو حياء أو غضب ويكتفي المتحرش بهذا وقد يتجاوز ذلك الى ان يتخذ وسيلة لجس نبض الانثى او استدراجها كي تدخل معه في علاقة جنسية⁽¹⁴⁹⁾ ، فضلا عن ذلك يختلفون من حيث النتائج المترتبة على كل من الفعلين حيث ينتج عن الاستغلال للاطفال آثارا جسدية ونفسية وسلوكية . كما سنين ذلك في المطلب الثالث .

في حين ينتج عن التحرش الجنسي حدوث افاقة جنسية مبكرة (Sexual Arousecc) و يترتب على ذلك اصابته بنشاط جنسي زائد خاصة وان الطفل في هذه المرحلة ليست لديه اية معرفة بالميول الجنسية كما يقصدها الكبار⁽²⁵⁰⁾ ، ومن الممكن ان يرافق ماسبق

باعتبارها مكاناً تربوياً وممكن ان تحدث هذه الاعتداءات بين التلاميذ أي بين الجنسين وتبدأ خصوصاً من نهاية المرحلة الابتدائية التي تتزامن مع مرحلة المراهقة التي تتميز ببداية وترسيخ النضج فيزيولوجيا ونفسياً ، بالإضافة الى غياب التشبع والالتزام باخلاقيات المسؤولية واحترام الآخر . د. عطا احمد شقفة ، التحرش الجنسي داخل الاسرة وتداعياته النفسية ، ج 1 ، مقال منشور على الموقع

<http://www.gulfkids.com>

⁽⁴⁵⁾ (2) تكشف في عام 2010 الفضائح الجنسية الكنسية على نطاق العالم بشكل واسع واكثرها اثاره كانت تتمثل باعمال التحرش الجنسي التي حصلت من قبل احد القساوسة في ابريشة ميونخ التي كان يترأسها بابا الفاتيكان الحالي قبل ان يعتلي منصب البابوية . وفي 20 يناير من ذات العام قدم 20 طالبا كنسيا سابقا بكلية كانيسيوس في برلين احدث ادعاءات بانتهاكات جنسية تعرضوا لها في المانيا خلال دراستهم في النظام الكنسي ، وقدم 300 طالب كاثوليكي سابقين ادعاءات مماثلة يعود اكثرها لخمسينات وستينيات القرن الماضي ، وقد تلقى الفاتيكان 300 اتهام في العقد السابق بشأن اساءة اطفال من قبل قساوسة تصل نسبة 80% منهم في الولايات المتحدة الامريكية ، وهناك 300 قسيس متهمون بمراودة الاطفال جنسياً خلال السنوات التسع السابقة ومن بينهم اساقفة وابريشات وقساوسة وقد تمت محاكمة 20% من هؤلاء من قبل الكنيسة و 60% من تلك الحالات لم تصل الى المحاكم نظراً لكبر عمر المتهمين فحضعوا لما يسمى بالاحكام الادارية . عوض خيرى ، مختارات من تحرش الكنيسة الجنسي بالأطفال في اوربا المتحضرة ، مقال منشور على الموقع <http://www.cbnmaryam.com>

⁽⁴⁶⁾ (3) حيث يعرف العنف ضد الأطفال على انه (أي فعل أو الامتناع عن فعل يعرض حياة الطفل وامنه وسلامته وصحته الجسدية والجنسية والعقلية والنفسية للخطر) . لونة عبد الله دنان ، العنف اللفظي تجاه الأطفال من قبل الوالد، مقال منشور على الموقع <http://www.hayatnafsa.com>

⁽⁴⁷⁾ (1) لمياء قطب ودعاء النجار ، أحر تقاليع التحرش الجنسي ، مقال منشور على الموقع <http://www.gom.com>

⁽⁴⁸⁾ (2) د. فايز الشهري ، التحرش الجنسي : من يقرع الجرس؟ ، مقال منشور على الموقع <http://www.musandah.com>

⁽⁴⁹⁾ (3) جوليا أوكونيل ديفيد سون ، مصدر سابق.

⁽⁵⁰⁾ (1) إذ يختلف التحرش الجنسي بصفة خاصة عن التحرش بصفة عامة ، حيث انه الاخير يتوفر في استفزاز شخص لآخر بقصد استدراجه الى الخناق او الشجار او ان يلقى له اتهاما بانه اعتدى عليه . ينظر د. ذياب البدينة ، سوء معاملة الاطفال الضحية المنسية ، بحث منشور على الموقع <http://www.gulfkids.com>

ذكره بعض الاضطرابات التي تظهر في صور متعددة مثل التبول اللاارادي ، اكل الاظافر أو الشرود ، أو اضطراب في النوم ، كوابيس ، الاستيقاظ فزعا من النوم⁽³⁵⁾.

الفرع الثاني

الاستغلال الجنسي للاطفال والفعل الفاضح المخل بالحياء

يعد فعل فاضح مخل بالحياء (كل سلوك عمدي يخل بحياء من تلمسه حواسه اذ يقع بكل فعل يחדش الشعور العام بالحياء اذا كان علنياً أو يחדش شعور المجني عليه عند ارتكابه من غير علانية)⁽⁴⁵²⁾.

تقترب الجريمتان من بعضهما في ان كليهما من الجرائم العمدية أي ان الجاني يعلم بارتكاب الجريمة وتتوجه ارادته الى ارتكاب الفعل.

وتتشابه جريمة الاستغلال الجنسي مع الفعل الفاضح في صورته غير العلنية كونهما يقعان في السر ، كما ويتشابهان من حيث عدم رضا المجني عليه بالفعل الصادر من الجاني.

اما أوجه الاختلاف بين الجريمتين ، فان كلاهما يختلفان من حيث المفهوم ومن حيث طبيعة الفعل ، ففي الاستغلال الجنسي يكون اكثر جسامة من الفعل الفاضح .

تعد جريمة الاستغلال الجنسي من الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الاطفال ، وقد نادى المجتمع الدولي على ضرورة التصدي لها⁽¹⁵³⁾، وعلّة التجريم فيها حماية الطفل من ان يكون محلاً للاتجار مثل السلع المادية ويخضع لقوى السوق⁽²⁵⁴⁾.

في حين يعد الفعل الفاضح من الجرائم الاخلاقية ، ويراد بها كل الافعال والسلوكيات التي تقع بالاعتداء على عناصر البيئة الاخلاقية⁽³⁵⁵⁾، والتي يتسع مفهومها لتشمل الجرائم الجنسية ، وقد اختلفت التشريعات في تجريمها لهذا الفعل لان ما يعد فعلاً فاضحاً في دولة لا يعد كذلك في دولة اخرى ، بل وفي ذات الدولة من زمان الى آخر ، وعلّة التجريم فيه تتمثل بالاعتداء على الحرية الجنسية للمجني عليه في الفعل العلني وفي الفعل غير العلني حماية النقاء الاخلاقي⁽⁴⁵⁶⁾.

كما ان هناك اختلاف من حيث المجني عليه ، حيث يشترط في جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال ان تكون مرتكبة على طفل بغض النظر عن جنسه ، فضلاً عن ذلك فان جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال هي من الجرائم المخفية أو تقع في السر ، وهي بذلك تختلف عن الفعل الفاضح في صورته العلنية حيث يشترط لقيام الجريمة العلنية ، كذلك تختلف من حيث رضا المجني عليه ، حيث تقع الاخيرة حتى برضا المجني عليه ، في حين المجني عليه في جريمة الاستغلال الجنسي هو من يبلغ اقل من (18) سنة فهو غير قادر قانوناً على الموافقة على الاستغلال ، واخيراً فان الاستغلال ممكن ان يقع مباشرة أو عن طريق عرض صور اباحية ، في حين الفعل الفاضح لا يقع عن طريق الكتابة او الصور .

المطلب الثالث

اسباب وأثار الاستغلال الجنسي للاطفال

ان الاستغلال الجنسي للاطفال لا يمكن ان يكون ثمرة عامل واحد ، وانما هو ثمرة تضافر العوامل الداخلية أو الذاتية التي تتعلق بشخص المجني عليه والعوامل الخارجية أو الموضوعية أو الظروف المحيطة به، ويترتب على حدوث هذه الظاهرة آثار مدمرة للطفل ، وفي هذا المطلب سيتم التطرق الى اسباب الاستغلال وآثاره كل في فرع مستقل .

الفرع الاول

اسباب الاستغلال الجنسي للاطفال

يمكن حصر أهم الاسباب التي تساهم في احداث هذه الظاهرة الخطيرة بمايلي :

1-قلة الوعي أو ضعف الثقافة الجنسية : ان الجنس هو جزء من الحياة الاجتماعية وليس في مناقشته خطيئة أو إثم ، وعليه فان بث الرعب عند الطفل ومنعه من التحدث في هذا الامر وجهله باحترام جسده سوف يعرضه للمخاطر واشدها يتمثل في عدم تبليغ والديه في حالة انتهاك حرمة جسده وتعرضه للاستغلال فينبغي على الآباء التفريق بين التربية الجنسية والتي تشمل الاطار النفسي والاخلاقي لموضوع الجنس وبين اكتساب البنت او الفتى لمعلومات معينة عن موضوع الجنس او الثقافة الجنسية⁽¹⁵⁷⁾، فطبيعة المجتمعات العربية الاسلامية يصعب على الآباء التحدث مع ابنائهم في الامور الجنسية من باب الحشمة والانغلاق⁽²⁵⁸⁾، فالشعور بالحرج والارتباك من الاسئلة التي يوجهها الطفل أو المراهق عن الامور الجنسية وعدم الاجابة عليه قد يدفعه الى الحصول على الاجابة عن طريق الانترنت او اصدقاء السوء وقد يقع المحذور نتيجة تعاطي المعلومات الخاطئة⁽³⁵⁹⁾.

⁵¹(2) دعاء ممدوح ، التحرش الجنسي بالاطفال : التعريف الاسباب الوقاية والعلاج ، مقال منشور على الموقع <http://www.werathah.com>:

⁵²(3) توني ستر ، على مسؤوليتي التحرش الجنسي ، مقال منشور على الموقع <http://www.hawaway.com>:

⁵³(4) د. جمال ابراهيم الحيدري ، شرح احكام القسم العام من قانون العقوبات العراقي ، ج1 ، الناشر مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2009 ، ص212.

⁵⁴(1) المادة ((34) ، (19)) من اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل.

⁵⁵(2) هشام بشير ، الاتجار في البشر ، مقال منشور على الموقع <http://www.shaimaatalla.com>.

⁵⁶(3) محمد محمد الافي ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاخلاقية عبر الانترنت ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، 2005 ، ص13.

⁵⁷(4) حسن عز الدين دياب ، مصدر سابق .

⁵⁸(1) ناهد باشطح ، التحرش الجنسي بالطفل داخل الاسرة لماذا وكيف، مقال منشور على الموقع <http://musanadah.com>.

⁵⁹(2) د. فائزة بابا خان ، المرأة والاسرة ، بحث منشور على مركز عراقيات للدراسات على الموقع <http://www.gilgamish.org>.

فلايد ان نؤسس ثقافة جنسية مستندة على القيم الاسلامية وخاصة في مجتمعاتنا الاسلامية لان الاسلام قد تميز بشموليته في طرح كافة المواضيع التي تخص جوانب حياة المسلم العامة والخاصة بلغة راقية واسلوب بسيط جداً لان الجنس جزء من الحياة اعترف به الاسلام ووضع له الاطر الصحيحة للتعامل⁽¹⁶⁰⁾.

2- التفكك الاسري : للأسرة دور كبير في حدوث الاستغلال الجنسي ، فالأسرة المفككة وغير المترابطة والتي تعاني من فقدان قواعد قائمة على الحب والرعاية والاحترام والتقدير واهتمامها بالجوانب المادية على حساب الجوانب الروحية والدينية وتخليها عن دورها في متابعة ابنائها تكون السبب الرئيسي في حدوث الاعتداء كما يساهم في ذلك ادمان الوالدين على المخدرات وكذلك الفشل في العمل والدراسة . وكلما صغر عمر الطفل وكان يعاني من فقدانه للأسرة والمأوى والفقر يندفع الى ان يقايض الجنس من اجل الحصول على مايشعر به من فقدان للغذاء أو الملابس أو المأوى⁽²⁶¹⁾.

3- الوسائل الاعلامية : ان لوسائل الاعلام بكافة انواعها دور كبير في احداث هذه الجريمة ، فما يتم عرضه من خلال القنوات الفضائية التي تنطلق في دول عربية واسلامية من افلام وظيفتها الاولى تهيج الغريزة الجنسية وشيوع الرذيلة وهو ما يخالف قيم مجتمعنا العربي(3)، كذلك الانترنت الذي يعد اليوم وسيلة لممارسة كافة الانشطة بالنسبة للبنوك والشركات والبحوث... الخ يستغلها البعض في اغراض الاباحية ، كما يستغل اشراخ الانترنت بعض الافلام الكارتونية التي يعشقها الاطفال مثل ابطال النينجا والشاطر حسن والكابتن ماجد ، التي تعبر عن مغامرات بولييسية وتحكي قصص اجتماعية هادفة الى مغامرات جنسية رخيصة يبثوها على الشبكة العنكبوتية كتنجارية رخيصة للقضاء على براءة الاطفال وتعليمهم الفاحشة ، لكي يصبحوا مدمنين للسلوكيات الخارجة عن الاخلاق والافعال الفاضحة ، وان الكثير من المراهقين ومن هم في عمر قبل المراهقة مشتركون بما يسمى غرف الدردشة ، وهم لايتوانون عن محادثة اشخاص لايعرفونهم⁽⁴⁶²⁾.

4- سوء الاوضاع الاقتصادية : الاطفال هم الحلقة الاضعف في المجتمع وبالتالي هم اكثر عرضة للاستغلال ، فضلا عن ذلك فحالة الفقر وانعدام الشروط الصحية والمعيشية في المساكن وضيق العيش وكثرة افراد العائلة واضطرارهم للعيش في غرفة واحدة بحيث لايتمتع افرادها بالخصوصية ، ونتيجة لانخفاض مستوى الدخل فقد يندفع بعض الاطفال الى التسول في الشوارع وفي الاماكن العامة لاستجداء عواطف الناس والحصول على الطعام أو على المال . وهذه الظاهرة تعد احدى الظواهر الحاضرة لاستغلال هؤلاء الاطفال جنسياً ، حيث انه يعد بداية طريق الانحراف ، اذ يدفع للجريمة بكل اشكالها حيث يتعرض هؤلاء الاطفال للاستغلال الجنسي من قبل منظمي شبكة التسول⁽¹⁶³⁾، فالفقر ليس السبب الوحيد لكنه عامل رئيسي.

5- الاوضاع السائدة في البلد : الأمر الذي لاشك فيه ان سلوك الانسان لا بد وان يتأثر بالاوضاع السائدة في البلد الذي يعيش فيه ، وعليه فاذا كان البلد يعاني من ظروف قاسية ، لا بد وان يكون تأثيرها سلبي عليه ، وخاصة الطفل هذا الكائن الضعيف الذي يكون في الظروف العادية بحاجة للحماية والرعاية ، فكيف هو الحال في الظروف الاستثنائية ؟

في الحقيقة ان فترة عدم الاستقرار الامني أو الاحتلال أو الحروب أو الكوارث والازمات الانسانية تتسبب في انحراف الاطفال بشكل عام وتعرضهم للاعتداءات بكل انواعها بما في ذلك الاستغلال الجنسي ، وان مايعانيه الطفل من اوضاع سابقة للحالة الطارئة كالفقر والحرمان أو التفرقة في المعاملة أو التمييز يكون لها الأثر في تزايد حالات وقوع الاطفال في برائث الاستغلال الجنسي ولكن بدرجات متفاوتة ، حيث يكون الاطفال اليتامى أو المحرومين من الوسيط العائلي اكثر عرضة للاستغلال من غيرهم بسبب غياب الرعاية الاسرية ، وكذلك يكون للاطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة النصيب الكبير في التعرض للاستغلال لعدم قدرتهم على تجنب الانتهاكات الجنسية أو التعبير عما يعانونه أو فهم ما يحدث لهم ، ولكن هذا لايعني عدم تعرض الاطفال الذين يعيشون في رعاية اسرهم لخطر الاستغلال ، وذلك بسبب زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الظروف الطارئة التي اصابتهم ومايرافق ذلك من زيادة الصراعات بين افراد العائلة والمجتمع التي تجعل الاطفال بيئة خصبة لتصاعد حالات الاستغلال ، في مثل هذه الظروف ، ان جميع الاطفال أياً كان وضعهم بحاجة للحماية والرعاية في مثل هذه الظروف، وهذا ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لحماية الطفل لعام 1989 ، في المادة (34) منها والمادة (22) ⁽¹⁶⁴⁾، اضافة الى ذلك وثيقة المفوضية العليا 2002 لشؤون اللاجئين والمفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (1989) UNHCR ، ولانتوقف الحماية على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لان هناك من الدول من لم توقع بالموافقة على تلك المعاهدات ، فتتولى المنظمات المجتمعية والوكالات الاخرى توفير اعلى مستويات الحماية ضد الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي خلال الظروف الطارئة ، ولكن من المحتمل ان يكون عمل هذه المنظمات والوكالات سلاح ذو حدين بالنسبة للمجتمعات التي تعاني من الظروف الطارئة ، حيث انها تقوم بتقديم المساعدات الملحة وشديدة الاحتياج للمجتمعات التي أثرت عليها الكارثة ومن جهة ثانية قد يساهم عمل العاملين في فرق العمل الانساني في زيادة حالات الاستغلال الجنسي للاطفال⁽²⁶⁵⁾نتيجة متاعنيه هذه المجتمعات من عجز وفقر ، وغياب الرقابة الادارية المناسبة وعلاقة القوة غير المتكافئة بين ضحايا الكارثة وبين موظفي وكالات الغوث والانقاذ ، وعليه ينبغي ان يكون هناك ميثاق عمل اخلاقي ملزم للعاملين في قوات حفظ السلام

⁶⁰(3) سلطان الثبيتي ، ظاهرة التحرش الجنسي بالاطفال الاسباب ، الوقاية والعلاج ، منشور على الموقع <http://www.bafree.net/.alhisn/showthread.php>

⁶¹(1) ريم عبد اللطيف وشاهيناز عبد الغفور ، الاستغلال الجنسي لجسد الطفل ، مقال منشور على الموقع <http://www.diwanal-arab.com>

⁶²(2) د. محمد شريف سالم ، الاعتداء الجنسي على الاطفال ، مقال منشور على الموقع <http://www.maganin.com>

⁶³(3) عبد الرحمن هاشم ، ليس بالقانون وحده نكافح الاتجار بالبشر ، مقال منشور على الموقع <http://www.alwafd.org>

⁶⁴(4) وفاق بنكيران ، محاربة الاستغلال الجنسي للاطفال بين ثقافة العيب وغياب فعالية القوانين ، مقال منشور على الموقع <http://www.dw.de>

⁶⁵(1)رامان آل رشي، الاستغلال الجنسي للاطفال،مقال منشور في مجلة جبهة على الموقع: <http://www.Jouhina.com>

والمساعدات الانسانية ويتضمن نصوص على تحريم ممارسة الاعمال الجنسية مع الاطفال دون سن (18) عاماً ، كما تنص على ان أي استغلال جنسي لضحايا الكوارث يعد تصرف غير اخلاقي ومبرر لانتهاء العقد فوراً⁶⁶(3).
يضاف الى ما تقدم هناك اسباب اخرى تساهم في استغلال الاطفال جنسياً مثل اصدقاء السوء وعدم وجود أماكن ترفيه وتسليية للاطفال وخاصة في الاحياء الفقيرة وطول اوقات الفراغ تدفع الاطفال الى ان يقضون اوقاتهم في الشوارع مع اصدقاء السوء وبالتالي يكونون عرضة للاعتداءات⁶⁷(1)، كذلك العادات والتقاليد السارية في بعض المجتمعات والتي تتمثل بقتل الفتاة نتيجة ارتكابها اخطاء جنسية أو تكوين علاقات عاطفية ، وكذلك معاملة الآباء القاسية للبنات والتفريق بينهما وبين الابناء كل هذه الامور تدفع المراهقات أو القاصرات الى الهروب والبحث عن مخرج من النفق التي وضعتها في الاهل ، حيث ان الفتيات في مثل هذا العمر يتميزن برفض القيود والتهور وعدم التقدير الحسن للامور والاندفاع واذا بهن يقعن في العديد من الانفاق فالحياة مليئة بالذئاب والانتهازيين الذين يستغلون القاصرات جنسياً⁶⁸(2)، وعلى العكس مما تقدم هناك مجتمعات وخاصة المجتمعات الغربية التي ترى ان الجنس هو ثقافة للبنات واذا افتقرت الى هذه الثقافة تعد فتاة معقدة وبحاجة للعلاج ، وعليه فان الاطفال أو القاصرين في مثل هذه المجتمعات يكون سهل انجرافهم واستغلالهم وذلك لسماح الوسط الذي يعيشون فيه لمثل هذه السلوكيات⁶⁹(3).

الفرع الثاني

آثار الاستغلال الجنسي للاطفال

للاستغلال الجنسي اثار عميقة يظهر البعض منها مباشرة بعد الاستغلال ، اما البعض الاخر فيظهر على الطفل مستقبلاً أو يمكن القول بعبارة اخرى تكون بعيدة المدى وفي كلا الحالتين فان لعمر الطفل وعدد مرات الاستغلال فضلاً عن ذلك درجة قرابة الجاني من الطفل له أعمق الأثر .
فالآثار المباشرة على نوعين آثار نفسية و آثار جسمية ومما لاشك فيه ان الاخيرة أقل تدميراً واسرع التئاماً وتشمل اصابته باضطرابات معوية فضلاً عن الالتهابات التي تحدث في الاجهزة التناسلية والنزيف الذي ربما يحدث في المناطق التي تعرضت للايذاء كما انه من المؤشرات الجسدية الاخرى التي تدل على حدوث الاستغلال هو ان يشعر المجني عليه بصعوبة المشي أو الجلوس وعسر التبول والامساك ، وقد يكون السبب في الاصابة بالامراض الزهرية وهي الامراض المنتقلة عن طريق الجنس ، كما يكون سبباً ببلوغ الانثى مبكراً⁷⁰(1).
أما الآثار النفسية المباشرة أو قريبة المدى فتتمثل في فقدان الطفل للثقة بنفسه وفي الاخرين حتى اقرب المقربين اليه فضلاً عن ذلك يعاني الطفل المجني عليه من تأنيب الضمير حيث يعتقد بانه مذنب فيما وقع عليه ويتصور انه كان قادراً على مقاومة الجاني وحماية نفسه ، إلا أنه استسلم وهذا يجعله يشعر بالخجل من الافصح عما يعانيه من التهابات وامراض في الجهاز التناسلي كما انه يعاني المجني عليه من الاضطرابات النفسية وضعف الرغبة الجنسية والوظيفة الجنسية نفسها⁷¹(2).
اما الآثار بعيدة المدى ، فان المجني عليه سوف يعاني من اختلال في القيم الاخلاقية ونزع الثقة بالبالغين وقد يحاول الانتحار⁷²(3).

⁶⁶(1) تنص المادة (22) على ان : (تمنح حماية خاصة للطفل اللاجئ أو الذي يسعى للحصول على وضع لاجئ وتتعهد الدولة بالتعاون مع المنظمات المدنية المختصة التي توفر الحماية والمساعدة لاولئك الاطفال).

⁶⁷(2) ففي تقرير للبعثة المشرفة على قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اشار الى ان موظفي العمل الدولي قاموا بمقايضة الغذاء ومبالغ ضئيلة من المال مقابل الحصول على فتيات صغيرات السن لايزيد عمرهم عن 13 عاماً
Stephanie Delaney ، حماية الاطفال ضد الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية في ظل اوضاع الكوارث والاحداث الطارئة ، دليل استرشادي للجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المحلي ، 2006 ، منشور على الموقع : <http://www.ecpat.net> ، المصدر نفسه.⁶⁸(3)

⁶⁹(1) دعد موسى ، الاعتداء الجنسي واستغلال الاطفال في سوريا ، بحث منشور على الموقع : <http://www.thara-sy.com>
⁷⁰(2) بلقاسم حوام ونادية سليمان ، الهاربات من البيت اكثر استغلالاً في شبكات الدعارة ، مقال منشور على

الموقع: <http://www.echoroukonline.com>
⁷¹(3) ولي جليل الخفاجي ، الاستغلال الجنسي للاطفال ، مقال منشور في جريدة الاتحاد على الموقع:

<http://www.nanaberaliraq.net>
⁷²(1) الانترنت تتاجر بالبشر وتستغل الاطفال جنسياً ، مقال من برامج شباب سوفت ، منشور على الموقع:

<http://www.sh2soft.net>

المبحث الثاني

أركان جريمة استغلال الأطفال جنسيا عبر الإنترنت وعقوبتها

لم يكن هناك قلق مع بدايات ظهور شبكة الانترنت اتجاه مايمكن ان يرتكب من جرائم على الشبكة ، وذلك نظراً لمحدودية مستخدميها ، فضلاً عن ذلك فهي مقصورة على فئة معينة من المستخدمين تتمثل بالباحثين ومنسوبي الجامعات ولكن مع توسع استخدام الشبكة ودخول جميع فئات المجتمع الى قائمة المستخدمين بدأت تظهر جرائم على الشبكة ازدادت مع الوقت وتعددت صورها واشكالها ومن هذه الجرائم ، جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال ، ولكي يساءل الجاني عن جريمة ما لابد ان تتوافر اركانها التي يحددها النص القانوني ، ومن ثم ايقاع العقوبة المقررة قانونياً .
وتأسيساً على ما تقدم سنتناول اركان جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت في المطلب الاول وعقوبة الجريمة في المطلب الثاني

المطلب الاول

أركان الجريمة

لهذه الجريمة ركنين هما الركن المادي والركن المعنوي ، وسنوضح كل منهما في الفرعين الآتيين :

الفرع الاول

الركن المادي

لا تعد الجريمة محل البحث من الجرائم المادية حيث انها لا تتجاوز الطابع المرئي ، أي انها من الجرائم ذات التكوين اللامادي أو المعنوي ، ويثور تساؤل هنا هل النشاط عبر الانترنت والذي يشكل احد العناصر المكونة للركن المادي هو ذات النشاط في العالم المادي ؟

في الحقيقة ان مجرد تصفح الشخص للانترنت أو اجراء محادثة عن طريقه لا بد من ان يمارس نشاطاً تقنياً وبدونه لا يمكن الوصول الى الانترنت وهذا الامر لا بد منه ايضاً في حالة وجود مشروع اجرامي يرتكب عبر الانترنت وإلا فقدت الجريمة مقوماتها ، وعليه فان مرتكب هذه الجرائم يكون في مرحلة التحضير والاعداد للجريمة ، وهي مرحلة غير معاقب عليها طالما يكون في حاجة الى العالم المادي ليستوفي نشاطه الاجرامي ، أي يكون هناك نوع من الارتباط بين العالم المادي والنشاط التقني الذي ترتكب به الجريمة عبر الانترنت⁽¹⁷³⁾.

وقد اختلفت التشريعات في بيان صور النشاط الذي يكون احد عناصر الركن المادي لجريمة استغلال الاطفال جنسياً عبر الانترنت ، حيث اضاف المشرع المصري المادة (91) الى قانون العقوبات المصري رقم (37) لسنة 1958 المعدل ، وذلك لغرض تنفيذ احكام البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الاطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الاباحية حيث نص على (يحظر كل مساس بحق الطفل في الحماية من الاتجار او الاستغلال الجنسي أو التجاري أو الاقتصادي أو استخدامه في الابحاث والتجارب العلمية ويكون للطفل الحق في توعيته وتمكينه من مجابهة هذه المخاطر .

ومع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ... كل من باع طفلاً أو اشتراه أو عرضه للبيع وكذلك من سلبه أو تسلمه أو نقله باعتباره رقيقاً أو استغله جنسياً أو تجارياً أو استخدمه في العمل القسري أو غير ذلك من الاغراض غير المشروعة ولو وقعت الجريمة في الخارج .
ويعاقب بذات العقوبة من سهل فعلاً من الافعال المذكورة في الفقرة السابقة أو حرض عليه . ولو لم تقع الجريمة بناء على ذلك (...)، يلاحظ ان المشرع قد جرم الاستغلال الجنسي للأطفال ، حيث استخدم مصطلح عام ألا وهو (استغله جنسياً) دون ان يبين فيما اذا كان يقصد حمايته من الاشكال التقليدية للاستغلال أم حمايته من الاشكال الحديثة للاستغلال التي جاءت نتيجة للتطور التكنولوجي في العالم ، وحيث ان المصطلح مطلق فيؤخذ على اطلاقه ليشمل جميع اشكال الاستغلال ، ونرى انه كان يفترض بالمشرع المصري ان يورد عبارة من سائر اشكال الاستغلال الجنسي لكي تتجه الحماية الى تحقيق مانصت عليه المادة (34) من اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل ان تشمل منع (الاستخدام الاستغلالي للأطفال والعروض والمواد الداعرة ومنع حمل او اكراه الطفل على تعاطي أي نشاط جنسي غير مشروع ومنع الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة)⁽²⁷⁴⁾.

في حين نص المشرع المصري على تجريم الاستغلال الجنسي للأطفال في قانون الطفل رقم (126) لسنة 2008 حيث نص على (.... كل من استورد أو صدر أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي اعمال اباحية يشارك فيها الطفل أو تتعلق باستغلاله جنسياً....)⁽¹⁷⁵⁾، يلاحظ من خلال النص ان هناك اكثر من صورة يتحقق بها النشاط المكون للركن المادي للجريمة ، ولكن قبل بيان صور النشاط لا بد لنا بداية من بيان معنى الاعمال الاباحية ، فكلمة المادة الاباحية (pornagraphy) جاءت من الكلمة الاغريقية (pornographos)، حيث يراد بها العاهرات والمصطلح كاملاً كتابة عن العاهرات ، في حين يرد معناها في القواميس (كل ما هو مبتذل من الكتابة او الرسوم أو الصور أو ما شابه ذلك مما يفقر الى القيمة الفنية فيمتد المعنى ليشمل كل انواع المواد التي تهدف الى الاثارة الجنسية انتاجاً وعرضاً وترويجاً)⁽²⁷⁶⁾.

عرفها البروتوكول الاختياري -2000 لاتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل حول بيع الاطفال ودعارة الاطفال واستخدام الاطفال في الاعمال الاباحية بانه (أي عرض بأي وسيلة كانت لطفل منهمك في نشاطات جنسية مكشوفة حقيقية كانت او تشبهيية أو أي عرض للاعضاء الجنسية للطفل لأغراض جنسية بالدرجة الاولى) ، كما عرفته مجموعة الانترنتبول المختصة بالجرائم ضد الاطفال بانه (أية

⁷³(2) د. محمد شريف سالم ، مصدر سابق.

⁷⁴(3) حسام علاء الدين الهيب ، العنف الجنسي ضد الاطفال ، مقال منشور على الموقع: Syria-news.com

⁷⁵(1) د. عمر محمد ابو بكر بن يونس ، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت (الاحكام الموضوعية والجوانب الاجرائية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 264-265.

⁷⁶(2) اتفاقية حقوق الطفل ، ينظر الموقع: <http://ar.wikipedia.org>

وسيلة لتصوير الاستغلال الجنسي للطفل او الترويج لهذا الاستغلال بما في ذلك المادة المكتوبة أو المسموعة التي تركز على سلوك الطفل الجنسي واعضائه التناسلية⁽³⁷⁷⁾.

وعليه يمكننا ان نعرف الاعمال الاباحية بانها صورة واقعية أو رسوم أو صور او مادة مسموعة تظهر الطفل منشغل بارتكاب افعال جنسية صريحة .

اذن يمكن ان يتحقق الركن المادي للجريمة بقيام الجاني بأي من الافعال التي حددها المشرع ألا وهي (استورد ، صدر ، أعد ، عرض ، طبع ، روج ، حاز ، بث) .

فمن الانشطة التي تحقق الركن المادي للجريمة قيام الجاني بفعل الاستيراد ، وهي العملية التي بموجبها يتم الحصول على السلع أو الخدمات من خارج الدولة وادخالها بصور مشروعة أو قانونية الى الدولة المستوردة⁽¹⁷⁸⁾ ، ومن الطبيعي ان الدولة لاترخص باستيراد أي سلعة أو خدمة غير مشروعة ، وعليه فقد عاقب المشرع المصري على استيراد الاعمال الاباحية التي يشارك فيها الاطفال أو التي تتعلق باستغلالهم جنسياً ، ولا بد من ان هذه الاعمال قد تم اعدادها خارج البلد وبمجرد استيرادها يتحقق الركن المادي للجريمة .

كما يتحقق الركن المادي للجريمة بقيام الجاني بفعل التصدير وهو في مفهومه مخالف للاستيراد ، حيث يراد به اخراج السلع أو الاشياء محل الجريمة من الدولة الى خارجها ، اذ ان هذه الصور والافلام والرسومات التي تشكل اعتداء أو اساءة للاطفال هي مجرمة في داخل الدولة ، فان اخراجها أو تصديرها لا بد من ان يتم بصورة خفية .

ولم يقتصر المشرع المصري العقاب على استيراد أو تصدير الصور والافلام الفاضحة للاطفال والتي تركز على الاعضاء الجنسية او ممارسة السلوك الجنسي ، بل عاقب ايضا على مجرد اعداد فيلم يتضمن رسوم متحركة تتضمن مظاهر خلاعية للاطفال التي يحضرها القانون .

كذلك من الانشطة التي يقوم بها الجاني والتي تحقق الركن المادي للجريمة قيام الجاني بعرض الصور المخلة بالحياء التي تبين الاعضاء التناسلية للاطفال أو ان يقوم بعرض الافلام الثابتة او المتحركة التي يتم فيها استغلال الاطفال جنسياً ، ولم يحدد المشرع طريقة العرض او الغاية من العرض ، ولكن يفترض فيه ان يكون لعدد غير محدود من الناس .

فقد يكون العرض بناء على الطلب أو تكون قد نشرت عن طريق الصحافة وغالباً ما يكون لغرض المتاجرة والبيع .

فضلاً عن ذلك فقد عاقب على طبع الصور او الاعمال الاباحية او الافلام التي يستغل فيها الاطفال جنسياً ومن الانشطة التي تقع من الجاني وعاقب عليها المشرع هو الترويج للاعمال الاباحية الخاصة بالاطفال والذي يتمثل بقيام الجاني باجراء عمليات اتصال اقناعي تستهدف التأثير على المستهلك للاعمال الاباحية لاستمالة سلوكه الشرائي ، وبالتالي فهو أعم من البث ، حيث يتميز بالعمومية ، اذ قد يكون بمقابل وقد يكون بدون مقابل ، ولكن هذا لايعني امكانية الغير تملك الاعمال الاباحية المنتجة فيما اذا انعدم المقابل ، بل توفر ، قدر من الحرية في استعماله⁽¹⁷⁹⁾، فيعمل الجاني على تزويد المستهلك للاعمال الاباحية ومستغلي الاطفال جنسياً بالمعلومات اللازمة عن الاعمال الاباحية المتاحة لديه .

كذلك عدّ المشرع المصري الجريمة متحققه فيما لو حاز الجاني للاعمال التي يشارك الاطفال فيها او تتعلق باستغلالهم جنسياً ، أي انها تكون في مكنة الشخص وتحت سيطرته المادية بحيث يستطيع ان يمنع الغير من الوصول اليها وان المشرع اعتبر الركن المادي متحققاً فيما لو كان لدى الشخص بعض الصور للاعضاء الجنسية لاطفال أو افلام يمارس فيها بالغ الجنس مع طفل أو اكثر بغض النظر عن غايته أو الغرض من احتفاظه بهذه الصور أو الافلام أو الرسوم او المجلدات او الدوريات .

اضافة الى الانشطة السابقة الذكر التي عاقب عليها المشرع المصري في حالة صدورها عن الجاني ، فقد عاقب الجاني فيما اذا بث صور اباحية للاطفال او افلاماً عبر وسائل وادوات البث التقليدية المسموعة والمرئية والمقروءة .

ان غاية المشرع في تجريمه للانشطة السالفة الذكر هو مقاومة استغلال الصور الجنسية للاطفال لما فيها من مساس بحرمة جسد الطفل . ولم يحدد المشرع الوسيلة التي يستخدمها لممارسة الانشطة المختلفة ان كانت كتب او مجلات ... الخ من الوسائل وبالتالي فان الجاني يخضع لنص المادة السالفة الذكر فيما لو قام بأي فعل من الافعال السابقة .

الا ان المشرع المصري قد نص في ذات المادة وفي الفقرة (أ) منها (يعاقب كل من استخدم الحاسب الالي أو الانترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لاعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج اعمال اباحية تتعلق بتحريض الاطفال او استغلالهم في الدعارة والاعمال الاباحية أو التشهير بهم أو بيعهم⁽²⁸⁰⁾ . يلاحظ ان المشرع ينص صراحة على تجريم استخدام الحاسب الالي أو الانترنت لممارسة الافعال التي حددها المشرع وهي (الاعداد أو الحفظ أو المعالجة أو العرض أو الطباعة أو النشر أو الترويج) للاعمال الاباحية عبر وسائل التقنية الحديثة التي يكون لها الاثر بترغيب أو التأثير في نفس الاطفال على الاشتراك في مثل هذه الاعمال واستغلالهم في الاعمال الاباحية ، وقد كان المشرع مصيباً في ايراد مثل هذا النص ، لانه بظهور التقنيات الحديثة اصبح انتاج الاعمال الاباحية اسهل واكثر أمناً بالنسبة للجاني ، فيتحقق الركن المادي للجريمة بقيام الجاني باعداد صفحات اعمال اباحية قبل الولوج الى الانترنت ومن ثم تحميلها على الخادم المضيف وذلك يتم باستخدام برمجيات خاصة بذلك⁽¹⁸¹⁾، وكذلك تتحقق الجريمة فيما اذا قام الجاني بنشر صور اباحية للاطفال على احد المواقع الاباحية بعد اعداد العدة الخاصة بذلك من خلال مواقع الانترنت (set web) ، ومما يجدر ذكره ان الصفة المميزة للمواقع الاباحية انها تهدف الى تحقيق الربح المادي

⁷⁷(1) المادة (116 مكرر - أ) ، من قانون الطفل المصري رقم (126) لسنة 2008.

⁷⁸(2) سعد رجب صادق ، المواقع الاباحية وضررها على الفرد والاسرة والمجتمع ، مقال منشور على الموقع: <http://www.ouregypt.us/education>

⁷⁹(3) جون كار ، مصدر سابق .

⁸⁰(1) د. عبد الحكيم فودة ، الجرائم الماسة بالأداب العامة والعرض في ضوء الفقه وقضاء النقض ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2008 ، ص441.

⁸¹(1) د. عبد الحكيم فودة ، مصدر سابق ، ص436-437.

، فمن يقوم بتصفحها يقوم بدفع مبلغ شهري او سنوي مقابل الاستفادة او التصفح للموقع في حين تلجأ بعض المواقع للترويج للاعمال الاباحية التي لديها فتحاول استدراج مرتاديهما من خلال تقديم خدمة ارسال صور اباحية مجانية يومية الى عناوينهم البريدية⁸²). ويتحقق الركن المادي بقيام الجاني بحفظ صور تظهر الاعضاء الجنسية للاطفال في ملف الحاسب الالى او طباعة مثل هذه الصور . وفي الحقيقة ان التكنولوجيا الرقمية اتاحت المجال لانتاج الاعمال الاباحية المتعلقة بالاطفال دون ان يكون حاضراً ، وباستطاعتهم الاستفادة من التأثيرات المرئية الخاصة المتاحة في برمجيات الحاسوب لتحويل صور الراشدين بجعلها تظهرهم كأنهم اطفال ، ومن الممكن تكوين صور لاطفال افتراضيين⁸³، فشبكة الانترنت تعد اكثر الوسائل جاذبية وفعالية في هذا الجانب وبشتى الوسائل التي تكون في متناول الجميع كباراً وصغاراً من خلال مجموعة الخدمات التي تقدمها الشبكة ، وباتساع نطاق جرائم استغلال الاطفال جنسيا عبر شبكة الانترنت دفع البعض الى القول الى ان الانترنت انشأت ما يطلق عليه السوق العالمي للمواد الاباحية المتعلقة بالاطفال⁸⁴

اما التشريع الاردني، فلم يسبغ المشرع في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته حمايته على الطفل من الاستغلال الجنسي التقليدي أو عبر الانترنت ، الا انه حمى الطفل من الاستغلال في قانون جرائم انظمة المعلومات لسنة 2010 في المادة (8) منه حيث نص على (أ- كل من ارسل أو نشر عن طريق نظام المعلومات او الشبكة المعلوماتية قصداً كل ماهو مسموع او مقروء أو مرئي يتضمن اعمالاً اباحية يشارك فيها او تتعلق بالاستغلال الجنسي لمن لم يكمل الثامنة عشرة من العمر . ب- كل من قام قصداً باستخدام نظام معلومات او الشبكة المعلوماتية في اعداد أو حفظ أو معالجة أو عرض أو طباعة أو نشر أو ترويج أنشطة أو اعمال اباحية لغايات التأثير على من لم يكمل الثامنة عشرة من العمر أو من هو معوق نفسياً أو عقلياً أو توجيهه أو تحريضه على ارتكاب جريمة) (1) ، فالركن المادي يتحقق من عدة افعال تصدر عن الجاني ابتداءً من ارسال الصور الاباحية الى البريد الالكتروني لمن هو لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر أو نشرها عبر شبكة الانترنت ، وقد ذكرت احدى الدراسات التي قامت بها احدى الجمعيات الاجنبية بان الاعتداء يتم من قبل رجال من العقد الثالث او الرابع من العمر، حيث يتصلون بالاطفال عن طريق غرف الدردشة منتحلين صفة اطفال من نفس العمر ، ومن ثم يبدأ الكلام عن الجنس وبعد ذلك يرسل افلام الى الطفل كمحفز لحثه على البحث عن المزيد من المعلومات⁸⁵).

كما يمكن لاي شخص موجود على الشبكة ضمن المجموعة الاخبارية من ان يتبادل الصور والمعلومات المقروءة او المكتوبة من خلال نظام (news groupe)⁸⁶ ، كذلك تتحقق الجريمة من الاعداد للاعمال الاباحية الى الاحتفاظ بها ، حيث تقع الجريمة فيما لو قام الشخص بعرض أي مواد اباحية وتوزيعها او قام بالاعلان عن حيازته لها عبر الشبكة وتقوم الجريمة فيما لو قام الشخص بانشاء موقع يستخدمه للترويج للاعمال الاباحية ، او يخصصه لاستقبال المواد الاباحية الخاصة بالاطفال .

في حين جرم المشرع الفرنسي استغلال الاطفال جنسيا في قانون العقوبات لعام 1992 ، حيث نص في المادة (227- 22) على (يعاقب من يحبذ أو يشرع في تحبيذ افساد قاصر، وتنطوي على تنظيم اجتماعات تقوم على عروض او لقاءات جنسية يساهم فيها او يحضرها الطفل) ، فتتحقق الجريمة باتخاذ الجاني سلوكاً اجرامياً مخلاً بهدف اغواء القاصر الذي عمره اقل من 15 سنة ، ودفعه للانحراف وترغيبه باتيان افعال غير مشروعة ومن الممكن ان يقع فعل الجاني عن طريق استخدام الانترنت ، فمثلاً يقوم الجاني ببيت الصور والمشاهد الاباحية والاعلانات التي تعدم القيم فتقوم الجريمة ، كما تعد الجريمة متحققة فيما اذا شرع الجاني بارتكاب نشاطاً مادياً ينجم عنه تحبيذ افساد من يكون عمره اقل من (15) سنة .

فضلاً عن ذلك يعد الركن المادي متحققاً فيما اذا قام الجاني بتنظيم اجتماعات او لقاءات يتم خلالها اشتراك الاطفال في ممارسات جنسية او ان يتم ممارسة افعال فاحشة بحضور الاطفال او اتيان أي سلوك من شأنه تنشيط الغريزة الجنسية لمن يحضر الاجتماع او اللقاء ، وعليه فالجريمة تقوم فيما اذا كان الطفل مساهماً في الافعال او مشاهداً فقط .

كما جرم المشرع الفرنسي استغلال صورة الطفل في الاعمال الاباحية ، فضلاً عن مواجهة انتشار استخدام الكمبيوتر وشبكة الانترنت في نشر تلك المواد⁸⁷ في المادة (227- 23) حيث نص على (يعاقب كل من قام بغرض العرض بعمل او تسجيل او نقل صورة قاصر ، اذا كان لهذه الصورة طبيعة جنسية) ، فالركن المادي للجريمة يقوم فيما اذا قام الجاني بأحد الافعال التي حددها المشرع ألا وهي (عمل أو التسجيل أو النقل) لصورة ويشترط في هذه الصورة ان تكون لقاصر ، فضلاً عن ذلك ان تكون مثيرة للشهوة الجنسية أو ذات احاء جنسي . ولكن لم يحدد فيما اذا كانت لقاصر حقيقي ، ام انها لراشد وقد حورت لتظهر وكأنها لقاصر ؟ ان المشرع لم يحدد ذلك اورد لفظ صورة فقط ، ولكن احد الافعال التي يتحقق بها الركن المادي هو عمل صورة ، فهل هذا يعني خلق او ابتكار الصورة ، ام ادخال اضافات على صورة ما ؟ يفسر الفقه ان المقصود بعمل الصورة هو ان يقوم الجاني بالتقاط صورة لصغير او ان يقوم بتجميعها عن طريق المونتاج⁸⁸، فالمهم ان يتم الحصول على صورة ذات طبيعة جنسية ، أو ان يقوم الجاني بتسجيل الصورة دون ان يحدد وسيلة معينة للتسجيل او ان يقوم بنقلها ، والغرض من الافعال السابقة هو عرضها ، دون ان يحدد ما اذا كان لعدد محدود من الناس او غير محدود .

⁸² (2) الفقرة (أ) من المادة (116 مكرر- أ) من قانون الطفل المصري رقم (126) لسنة 2008.

⁸³ (1) د. عمر محمد ابو بكر بن يونس ، مصدر سابق ، ص 263.

⁸⁴ (2) محمد محمد صالح الالفي ، بعض انماط الجرائم الاخلاقية عبر الانترنت في المجتمع العربي ، بحث منشور على الموقع : <http://www.eastlaws.com>

⁸⁵ (3) محمد امين احمد الشوابكة ، مصدر سابق ، ص 120.

⁸⁶ (4) <http://www.Social.gov>

⁸⁷ (1) قانون جرائم انظمة المعلومات لسنة 2010 ينظر الموقع : [Samilawfirmword.pocss.com](http://www.Samilawfirmword.pocss.com)

⁸⁸ (2) علي محمد، (بورنو الاطفال) جريمة مجانية والقانون اللبناني قاصر ، مقال منشور على الموقع : <http://www.crin.org>

وجرم المشرع الفرنسي صور اخرى لاستغلال الاطفال جنسياً عبر الانترنت في المادة (227-24)، حيث نص على (يعاقب ... كل من صنع أو نقل أو عرض بأي وسيلة كانت رسالة تتسم بالعنف أو لها طبيعة جنسية أو من شأنها ان تخل اخلاقاً جسيماً بالكرامة الانسانية أو قام بالاتجار بها اذا كان من الممكن ان يطلع عليها الطفل .

اما في التشريع العراقي فان المشرع قد نص في الباب التاسع وبعنوان الجرائم المخلة بالاخلاق والآداب العامة في الفصل الثالث منه وتحت عنوان الفعل الفاضح المخل بالحياء وفي المادة (403) من قانون العقوبات على ان (كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز أو أحرز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع كتاباً أو مطبوعات أو كتابات اخرى أو رسوماً أو صوراً أو افلاماً أو رموزاً أو غير ذلك من الاشياء اذا كانت مخلة بالحياء أو الآداب العامة و يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من اعلن عن شيء من ذلك أو عرضه على انظار الجمهور أو باعه أو اجره أو عرضه للبيع أو الايجار ولو في غير علانية وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة كانت....).

فيتحقق الركن المادي للجريمة بقيام الجاني باحد الافعال الواردة في المادة سابقة الذكر وهي صناعة أو استيراد أو تصدير أو حيازة أو احرار أو نقل الكتب أو المطبوعات أو رسومات أو صور أو افلام أو رموز ثم اورد عبارة أو غير ذلك من الاشياء اذا كانت مخلة بالحياء أو الآداب العامة ، بحيث يخضع لنص المادة كل المواد المخلة بالحياء والآداب التي تكشف عنها التكنولوجيا وشاهدنا بعضها كشبكة الانترنت وماتحتويه ، وكالتقنيات الرقمية التي تقوم بتركيب ودمج الصور .

كما يتحقق الركن المادي بالاعلان عن أية اشياء مخلة بالحياء والآداب أو عرضها للجمهور أو بيعها أو تأجيرها أو توزيعها أو تسليمها للتوزيع بأي وسيلة ، وذكر المشرع أية وسيلة تشمل استخدام الانترنت فيخضع الجاني لنص التجريم فيما اذا قام بتوزيع رسالة تحتوي على صور أو عبارات جنسية على موقعه الخاص على شبكة الانترنت .

ولكن هذا النص لايفرق بين من يصنع أو يستورد ... الخ من الافعال التي تحقق الركن المادي للجريمة افلاماً أو صور اباحية يشترك فيها راشدون ومن ينتج فلما اباحيا يشترك فيه طفل لم يبلغ الثامنة عشر من العمر ، فان من الصور او الرسوم تعد مخلة بالحياء أو الآداب العامة لمن هم دون الثامنة عشر من العمر لاتعد كذلك بالنسبة لمن تجاوزوا هذا العمر .

وعليه نرى ان هناك فصور قانوني ويفترض ان يرد المشرع نص خاص يجرم استغلال الاطفال جنسياً وتشدد فيه العقوبة عن النص السابق ، خاصة وان العراق من الدول المنظمة الى اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل⁸⁹).

ففترح على المشرع ان ينص على انه (يعاقب بالسجن وبغرامة كل من :

- 1-ينتج أو يوزع أو يستورد أو يصدر أو يعرض أو يبيع أو يحوز مواد اباحية متعلقة بالطفل .
- 2-يشجع أو يصور بأية وسيلة أي بطفل يمارس ممارسة حقيقية أو بالمحاكاة أنشطة جنسية صريحة أو يصور اعضاء جنسية لأي طفل لاشباع الرغبة الجنسية) .

الفرع الثاني

الركن المعنوي

جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال عبر الانترنت هي من الجرائم العمدية ، ومن ثم يتعين لقيامها ان يتوافر القصد الجرمي لدى الجاني ، إلا ان التشريعات اختلفت فيما بينها من حيث نوعية القصد المتطلب توافره .

ففي التشريع المصري فان القصد الذي يجب توافره هو القصد العام ، حيث يجب ان يكون الجاني عالماً بمباشرته للنشاط المادي ، بمعنى ان يكون عالماً بأنه يستغل جنسياً المجني عليه والذي لم يبلغ الثامنة عشر من العمر ، وان يعلم بأنه استورد أو صدر أو أعد أو عرض للبيع أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي صور أو رسومات تركز على سلوك الطفل الجنسي واعضائه التناسلية ، ويفترض ان يعلم الجاني بأنه يستخدم الحاسب الالى أو الانترنت أو الرسوم المتحركة لاعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لطباعة أو لنشر أو ترويج صور أو رسومات تركز على الاعضاء التناسلية لاطفال او على سلوكهم الجنسي، أما اذا كانت الإرادة غائبة فان القصد الجنائي لا يكون متوافراً ، كذلك الشأن اذا كانت الإرادة منعدمة كأن يكون الجاني مكرها على اتيان الفعل بالتهديد أو الاكراه .

وكذلك في التشريع الاردني يكفي لقيام الجريمة توافر القصد العام ، أي يعلم الجاني انه يقوم بنشر او ارسال صور خلية للاطفال عبر شبكة الانترنت وينبغي ان يعلم بأنه يستخدم شبكة المعلومات لاعداد أو معالجة أو طباعة أو ترويج أنشطة اباحية وينبغي ان تكون ارادته متجهة الى هذه الافعال .

اما في التشريع الفرنسي فلقيام الجريمة في المادة (227-22) يقتضي المشرع توافر القصد العام ، أي يجب ان يعلم الجاني بماهية فعله الذي من شأنه اغواء القاصر ، وان يعلم الجاني ان الاجتماعات او اللقاءات التي يعقدها هي لاشراك الاطفال في ممارسات جنسية أو ان تتم ممارسة الافعال الجنسية بحضور الاطفال ، ولا بد من ان تتجه ارادته الى القيام بتلك الافعال أو عقد اللقاءات التي تنطوي على ممارسات جنسية . فضلاً عن القصد العام فان المشرع تطلب قصداً خاصاً يتمثل في ضرورة توافر نية افساد الطفل .

اما في المادة (227-23) فالمشرع سار على ذات النهج الذي اتبعه في المادة السابقة ، حيث اشترط لقيام الجريمة توافر القصد العام والذي يتمثل بعنصري العلم والإرادة ، ففيما يتعلق بالعلم يعني علم الجاني بان الصورة التي يعملها أو يسجلها أو ينقلها هي لقاصر وذات طبيعة جنسية ، ولا بد من ان تتجه ارادته الى ذلك ، فضلاً عن القصد العام يتطلب توافر القصد الخاص ويتمثل بنية الجاني في عرض ما تم عمله أو تسجيله أو نقله من صور القاصر الجنسية .

ويتعين لقيام الجريمة في المادة (227-24) توافر القصد الجرمي لدى الجاني وهو قصد عام ، اذ يجب على الجاني ان يعلم بماهية فعله وان يكون عالماً بأنه يتسم بالعنف أو له طبيعة جنسية او انه يخل اخلاقاً جسيماً بالكرامة الانسانية وان تتجه ارادته الى ذلك . وهناك رأي يذهب الى ان الركن المعنوي في هذه المادة يتحقق ايضا في صورة الخطأ .

المطلب الثاني

العقوبة

⁸⁹(3)نشأت مفضي المجالي ، الاستغلال الجنسي للاطفال عبر الانترنت ، مقال منشور على الموقع: <http://www.amuna.com>

يترتب على ارتكاب الجريمة استحقاق الجزاء الذي يقره لها القانون فقد عالج المشرع المصري في قانون العقوبات رقم (58) لسنة 1937 المعدل الاستغلال الجنسي للأطفال في المادة (291) بوصفها جنائية حيث عاقب بالسجن المشدد مدة لاتقل عن خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن خمسين الف جنيه ولاتتجاوز مائتي الف جنيه .

وكذلك يعاقب بذات العقوبة السالفة الذكر على تسهيل الاستغلال الجنسي أو التحريض عليه ولو لم تقع الجريمة بناء على ذلك التسهيل أو التحريض وبذلك يكون المشرع قد اعتبر مجرد التحريض أو التسهيل جريمة مستقلة وهو بذلك خرج عن القواعد العامة في قانون العقوبات في المادة (40/اولا) التي تعد الجاني شريكا في الجريمة فيما اذا كان الفعل قد وقع بناءً على التحريض ، وكذلك عدّ الجاني شريكا في الجريمة بموجب المادة (40 /ثالثاً) فيما اذا اعطى الفاعل سلاحاً او آلات استعملت في ارتكاب الجريمة مع علمه بها او ساعده في الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكاب الجريمة. أي ينبغي وجود علاقة سببية بين التحريض أو التسهيل وقيام الجريمة ،في حين يضاعف العقوبة فيما اذا ارتكبت الجريمة من قبل جماعة إجرامية منظمة عبر الحدود الوطنية .

وعالج المشرع المصري في قانون الطفل رقم (12) لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم (126) لسنة 2008 استغلال الاطفال في الاعمال الاباحية في المادة (116 مكرر أ) حيث عاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنتين وبغرامة لاتقل عن عشرة الاف جنيه ولاتتجاوز خمسين الف جنيه فضلاً عن الحكم بمصادرة الادوات والالات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والاموال المتحصلة منها وعلق الاماكن محل ارتكاب الجريمة مدة لاتقل عن ستة اشهر .

وعاقب في الفقرة (1) من المادة (116 مكرراً) بذات العقوبة السابقة كل من استخدم الحاسب الالى او شبكة الانترنت لاستغلال الاطفال في الاعمال الاباحية ويراعى في شأن توقيع العقوبات سالفه البيان عدم الاخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .
وعالج المشرع الاردني في قانون جرائم انظمة المعلومات لسنة 2010 استغلال الاطفال في الاعمال الاباحية في المادة (8) الفقرة (أ) منه حيث عاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لاتقل عن (300) ثلاثمائة دينار ولاتزيد على (5000) خمسة الاف دينار على ارسال أو نشر اعمال اباحية يشارك فيها أو تتعلق بمن لم يبلغ من العمر الثامنة عشرة عن طريق الشبكة المعلوماتية. وعاقب في الفقرة (ب) من ذات المادة بالحبس مدة لاتقل عن سنتين وبغرامة لاتقل عن (1000) الف دينار ولاتزيد على (5000) خمسة الاف دينار على استخدام الشبكة المعلوماتية لحفظ أو الترويج أو معالجة الخ أنشطة أو اعمال اباحية لغرض التأثير على من هو لم يكمل الثامنة عشرة من العمر، ويعاقب بذات العقوبة السالفة الذكر على التوجيه لاستخدام شبكة المعلومات لاستغلال الاطفال في الاعمال الاباحية أو التحريض عليه .

اما المشرع الفرنسي فقد عالج الاستغلال الجنسي للاطفال في عدة نصوص ، حيث عاقب في المادة (227-22) من قانون العقوبات لعام 1992 على جريمة افساد الطفل بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة خمسمائة الف فرنك فرنسي وشدت عقوبة السجن الى سبع سنوات وغرامة سبعمائة الف فرنك فرنسي فيما اذا كان الطفل اقل من خمسة عشر عاماً وعاقب في المادة (227-23) على جريمة استغلال صورة الطفل بالحبس وبغرامة ثلاثون الف فرنك فرنسي وشدت عقوبة الحبس الى ثلاثة سنوات وغرامة خمسمائة الف فرنك فرنسي فيما اذا كان الطفل لم يتجاوز خمسة عشر عاماً .
في حين عاقب في المادة (227-24) على جريمة تعريض الطفل لمواد جنسية بالحبس لمدة ثلاثة سنوات وبغرامة خمسمائة الف فرنك فرنسي .

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحث موضوع جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال عبر الانترنت توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجز اهمها :

اولاً: النتائج

- 1- ان جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال تعد انتهاكاً لأحد حقوق الطفل في الاسلام وهو حقه في عدم استغلاله جنسياً ، وللمجتمع الانساني العديد من المحاولات من اجل حماية الطفل والدفاع عن هذا الحق وذلك من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والاقليمية ، ولكن مع كل هذا الاهتمام بالطفل في جميع الدول تقريباً والذي لم يشهد له مثيل في الماضي ، فانه في ذات الوقت لم يسبق للطفل ان يكون معرضاً لمثل المخاطر المحدقة به اليوم نتيجة تزايد مظاهر الاستغلال الجنسي في شتى ربوع العالم بعد ظهور الانترنت تلك الوسيلة الرهيبة التي عوّلت عليها عصابات الاجرام لاقتراف الجريمة محل البحث وجرائم اخرى .
- 2- تعد جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال عبر الانترنت من الجرائم المستحدثة التي تستخدم الشبكة لتسهيل ارتكابها ، وهي بذلك شأنها شأن جرائم الانترنت تختلف عن الجريمة التقليدية وتتسم بالعديد من السمات من اهمها ، بانها جريمة مستترة خفية تقع اثناء تواجد الجاني على الشبكة ، وهي جريمة متخطية للحدود الجغرافية حيث يمكن ان تقع في بلد وتحقق نتيجتها في بلد آخر ، فضلاً عن ذلك يصعب الوصول الى الجاني لقلّة الخبرة من قبل الاجهزة الامنية والقضائية ، اضافة الى ان الجاني لا يترك أثراً مادية تدل عليه ، فضلاً عن كل ما سبق تتسم هذه الجرائم بصعوبة التحري والتحقيق والمقاضاة فيها لان اكتشاف هذه الجرائم يتطلب الماماً بالامور الفنية والتقنية لاجهزة الشرطة والقضاء .
- 3- وردت العديد من التعاريف للاستغلال الجنسي للاطفال توصلنا من خلالها ان الاستغلال الجنسي للطفل يتضمن تشكيلة واسعة من السلوك الجنسي أو نشاطات جنسية تحدث بين طفل وشخص اكبر منه ، وذلك دون اعتبار لردود افعال الطفل او اختياراته ودون اعتبار لتأثيرات السلوك على الطفل . وتمكنا من وضع تعريف للاستغلال الجنسي للاطفال على انه اساءة معاملة الطفل لتحقيق مصلحة أو مكاسب شخصية من خلال جعلهم ينخرطون في الانشطة الجنسية غير المشروعة .
- 4- الانتشار الخطر للجرائم التي تستهدف الاطفال واكبه تطور في التشريعات القانونية ، حيث سنت بعض الدول قانون خاص للطفل بينت فيه معنى الطفل كالمشرع المصري والفرنسي ، في حين لم يسن المشرع العراقي قانون خاص بالطفل ، ولم يحدد مفهوم الطفل بشكل واضح على الرغم من حمايته بموجب العديد من القوانين .
- 5- توصلنا من خلال البحث ان هناك العديد من اوجه الشبه والاختلاف بين كل من مفهوم الاستغلال الجنسي للاطفال والتحرش الجنسي ، فمن حيث اوجه الشبه فان كل من المفهومين يعد صورة للعنف ضد الاطفال ، ومن الممكن ان يلجأ الجاني في كل منها الى

استعمال القوة والاكراه او ما يتمتع به من سلطة لاجبار الضحية للخضوع لرغباته ، كما يتشابهان من حيث كونهما من الجرائم العمدية والمخفية ، فضلاً عن ذلك فهما يتشابهان من حيث محل الجريمة وهو الطفل.

اما اوجه الاختلاف فتتمثل في عدة امور منها من حيث الفعل اذ يتمثل في الاستغلال الجنسي بممارسة سلوك جنسي من قبل المعتدي ، اما فعل المتحرش فيكون باساليب متنوعة اما سمعية او بصرية او رمزية ، وفي بعض الاحيان جسدية ، كما يختلف كل من المفهومين من حيث الجاني وجنس المجني عليه ، فالجاني شخص راشد بالغ في الاستغلال الجنسي ، اما المجني عليه فهو طفل أي شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر ، اما المتحرش فلا يشترط فيه ان يكون راشداً ، وضحية المتحرش قد يكون من النساء او الأطفال وفي حالات قليلة جداً يكون رجلاً . وكذلك يختلفان من حيث الغاية من ارتكابها ، فالغاية من الاستغلال الجنسي هو تحقيق الربح أو المتعة الشخصية في حين ان غاية المتحرش هي ارضاء نفسه وغرائزه ، فضلاً عن ذلك يختلف كل من المفهومين من حيث النتائج المترتبة عليه ، حيث ينتج عن الاستغلال الجنسي للاطفال آثاراً جسدية ونفسية وسلوكية ، في حين ينتج عن التحرش الجنسي افاقة جنسية مبكرة أي أصابته بنشاط جنسي زائد وقد يصاحبه بعض الاضطرابات التي تظهر بصور متعددة .

كما توصلنا من خلال البحث ان هناك العديد من اوجه الشبه والاختلاف بين كل من مفهوم الاستغلال الجنسي للاطفال والفعل الفاضح العلني فمن حيث اوجه الشبه تعد كل من الجريمتين من الجرائم العمدية وتتشابه جريمة الاستغلال الجنسي مع الفعل الفاضح في صورته غير العلنية كونهما تقعان في السر ، كما يتشابهان من حيث عدم رضا المجني عليه بالفعل الصادر من الجاني.

اما اوجه الاختلاف فتتمثل في الاختلاف من حيث المفهوم ومن حيث طبيعة الفعل اذ يكون اكثر جسامة في الاستغلال الجنسي عما هو عليه في الفعل الفاضح . وتعد جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال من الجرائم الجنسية ، اما الفعل الفاضح فهو من الجرائم الاخلاقية ، والتي يتسع مفهومها لتشمل الجرائم الجنسية . وتختلف كل من الجريمتين من حيث المجني عليه ، اذ يشترط في جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال ان يكون طفل وهو غير قادر على الموافقة على فعل الجاني الذي يقع في السر ، في حين يشترط رضا المجني عليه والعلانية في جريمة الفعل الفاضح العلني. ويقع فعل الاستغلال مباشرة او عن طريق عرض الصور في حين لا يقع الفعل الفاضح عن طريق الكتابات والصور.

6- الاسرة لها الدور والاثر الكبير في التقليل من حجم الجريمة فهي الموجه الفاعل والراعي لمصلحة الطفل فينبغي على اولياء الامور زيادة الوعي والثقافة في مجال الانترنت حتى يتمكنوا من الاطلاع على كيفية استخدامه ومراقبة اولادهم عند استخدامه بين حين وآخر عند جلوسهم لساعات طويلة ومعرفة المواقع التي يدخلونها وارشادهم الى طرق الاستفادة من الشبكة والحماية من آثارها السلبية .

7- هناك العديد من العوامل التي تساهم في حدوث ظاهرة الاستغلال الجنسي للاطفال منها عوامل تتعلق بذات المجني عليه كضعف الثقافة الجنسية وخاصة في مجتمعاتنا العربية والاسلامية حيث يصعب على الابناء التحدث مع ابائهم في أمور التربية الجنسية ، وعدم احتواء المناهج الدراسية على اساليب الثقافة الجنسية ، اضافة الى وجود الطفل في أسر مفككة له الاثر في زيادة الظاهرة ، فضلاً عن ذلك فان الظروف المعاشية الصعبة وحالات الفقر . وهناك من العوامل تحيط بالاطفال وتساهم في استغلالهم جنسياً كوسائل الاعلام وخاصة الانترنت الذي يمكن عده وسيلة اتصال اعلامية لها آثارها السلبية على الاطفال حيث تعرضهم لقيم وسلوكيات تسعى الى افسادهم أو تمهد الطريق لانحرافهم، فضلاً عن ذلك فان الطفل يتأثر بالاوضاع السائدة في بلده ، فاذا كان بلده يعاني من عدم استقرار امني أو احتلال أو كان يعاني من ازمات انسانية يكون لهذه الاوضاع الاثر في زيادة ظاهرة الاستغلال الجنسي للاطفال.

8- يتمخض عن الاستغلال الجنسي للاطفال اثار تظهر على المجني عليه منها ما تكون جسدية ومنها سلوكية ومنها نفسية .
9- ان جريمة الاستغلال الجنسي للاطفال عبر الانترنت هي من الجرائم اللامادية تقع بتوافر اركانها وهما الركن المادي والركن المعنوي.

10- اختلفت التشريعات محل البحث في بيان صور النشاط الذي يكون احد عناصر الركن المادي ، كما اختلفت فيما بينها من حيث نوعية القصد المطلوب لقيام الجريمة ، حيث اكتفى البعض بالقصد العام في حين تطلب البعض القصد الخاص الى جانب العام . كذلك اختلفت من حيث القانون الذي يجرمها ، فبعض التشريعات نصت على الجريمة في قانون العقوبات وقانون الطفل ، وهناك من نصت عليها ضمن قانون العقوبات فقط ، ومنها من نصت عليها ضمن قانون جرائم انظمة المعلومات . في حين لم ينص المشرع العراقي على تجريمها .

11- تمكنا من وضع تعريف للاعمال الاباحية التي تجري عليها مختلف صور النشاط المحققة للركن المادي للجريمة ، بانها صورة واقعية أو رسوم أو صور أو مادة مسموعة تظهر الطفل منشغل بارتكاب افعال جنسية صريحة.

12- عدّ المشرع المصري في قانون العقوبات التحريض على الاستغلال الجنسي او تسهيل الاستغلال الجنسي للاطفال جريمة مستقلة ، وهو بذلك يكون قد خرج عن القواعد العامة في قانون العقوبات.

13- مشاهدة الاطفال للمواد الاباحية يدفعهم الى تقليد ما يرونه ويقرؤنه ويسمعونه وقد يدفعهم الى ارتكاب سلوك منحرف مع الاطفال الاصغر منهم.

14- اتفقت اغلب التشريعات التي جرمت الجريمة على تشديد العقوبة فيما اذا كان المجني عليه اقل من خمسة عشر عاماً.

ثانياً : التوصيات

1- الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تشكل الحد الأدنى المقبول في العمل من اجل الطفل ، وندعو المشرع العراقي الى ضرورة اصدار قانون خاص بحماية الطفل لتفعيل ماورد في اتفاقية حقوق الطفل .

2- دعوة المشرع الجزائي الى تجريم أي فعل يقع على الصور الجنسية للاطفال سواء عن طريق انتاجها او توزيعها أو استيرادها أو حيازتها وبأي وسيلة كانت .

ونقترح على مشرنا الصياغة الاتية (يعاقب بالسجن وبغرامة كل من 1- ينتج أو يوزع أو يستورد أو يصدر أو يعرض أو يبيع أو يحوز مواد اباحية متعلقة بالطفل 2- يشجع أو يصور بأي وسيلة أي طفل يمارس ممارسة حقيقية أو بالحاكاة انشطة جنسية صريحة أو يصور أعضاء جنسية لأي طفل لاشباع الرغبة الجنسية) .

3- ضرورة ان تتضمن المناهج الدراسية على قدر من الثقافة الجنسية للابناء وبما يتناسب والمرحلة العمرية التي هو فيها ، وان للمؤسسات التعليمية الدور الكبير والفاعل الذي يأتي بعد الاسرة في تثقيف الابناء وارشادهم ، فضلاً عن ذلك فان لوسائل الاعلام المختلفة السمعية والمرئية والمقروءة لها دور كبير في تثقيف الابناء في هذا الشأن وتوعيتهم جنسياً.

4- لحماية الأطفال من الاعتداء عليهم جنسياً عبر الانترنت وللتعرف على مصادر الاعمال الاباحية يتم انشاء خطوط ساخنة يعلن عنها وهذه تسمح للأشخاص الذين يعثرون على مادة غير مشروعة او الذين تعرض ابنائهم للاستغلال استخدام هذه الآلية من اجل الإبلاغ عنها ، وللمحكمة الفصل في مدى اعتبار تلك المواد مشروعة ام غير مشروعة ومن ثم ازالتها من اجهزة الحاسوب داخل الدولة .

المصادر

أولاً : اللغة العربية

أ – الكتب

- 1 – أحمد العابد ود. داود عبده ود. احمد مختار وآخرون ، المعجم العربي الأساس، مطبعة لاروس ، مكان الطبع بلا ، سنة الطبع بلا .
- 2 – أسامة احمد المناعسة وجمال محمد الزعبي وصايل فاضل الهواوشة ، جرائم الحاسب الآلي والانترنت (دراسة تحليلية مقارنة)، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2001.
- 3 – السيد عتيق ، جرائم الانترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2000.
- 4 – د. جمال ابراهيم الحيدري، شرح أحكام القسم العام من قانون العقوبات العراقي، ج1، الناشر مكتبة السنهوري ، بغداد، 2009.
- 5 – د. جميل عبد الباقي الصغير ، الانترنت والقانون الجنائي (الاحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالانترنت)، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 .
- 6 – د. سلوي عثمان الصديقي ود. جلال الدين عبد الخالق ود. السيد رمضان ، انحراف الصغار وجرائم الكبار ، الحدود والمعالجة ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002.
- 7 – د. عبد الحكم فودة ، الجرائم الماسة بالأداب العامة والعرض في ضوء الفقه وقضاء النقض ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، 2008.
- 8 – د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، الاحداث والانترنت (دراسة متعمقة عن اثر الانترنت في انحراف الاحداث)، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2007.
- 9 – علي جبار الحسيناوي ، جرائم الحاسوب والانترنت ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
- 10 – د. عمر محمد ابو بكر بن يونس، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت (الاحكام الموضوعية والجوانب الاجرائية)، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004.
- 11 – محمد امين احمد الشوابكة ، جرائم الحاسوب والانترنت (الجريمة المعلوماتية)، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، 2005.
- 12 – محمد محمد الافي ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاخلاقية عبر الانترنت ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، 2005.
- 13 – هشام محمد رستم ، الجوانب الاجرائية للجرائم المعلوماتية، مكتبة الآلات الحديثة ، اسبوط، 1994 .
- 14 – د. هلالى عبد اللاه احمد ، تفتيش نظم الحاسب الالى وضمانات المتهم المعلوماتي (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

ب – الرسائل الجامعية

- 1 – فهد سلطان محمد بن سلمان ، مواجهة جرائم الانترنت (دراسة مقارنة) ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2004.
- 2 – محمد عبده الكعبي ، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة القاهرة ، 2004.

ج – التشريعات

- 1 – قانون العقوبات المصري رقم (37) لسنة 1958 المعدل.
- 2 – قانون العقوبات الاردني رقم (16) لسنة 1960 المعدل وتعديلاته.
- 3 – قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل .
- 4 – قانون رعاية القاصرين العراقي رقم (78) لسنة 1980 .
- 5 – قانون رعاية الاحداث العراقي رقم (76) لسنة 1983 .
- 6 – قانون العقوبات الفرنسي لعام 1992.
- 7 – قانون الطفل المصري رقم (12) لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم (126) لسنة 2008 .
- 8 – قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004.
- 9 – دستور جمهورية العراق لعام 2005 .
- 10 – قانون جرائم انظمة المعلومات الاردني لسنة 2010.

ء – الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية

- 1 – اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 .
- 2 – البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل لعام 2000 بشأن بيع الأطفال واستغلال الاطفال في البغاء.

هـ - مواقع انترنت

- 1 – بلقاسم حوام ونادية سليمانى ،الهاريات من البيت أكثر استغلالا في شبكات الدعارة ، مقال منشور على الموقع <http://www.echoroukonline.com>
- 2 – توني ستر ، على مسؤوليتي ..التحرش الجنسي ، مقال منشور على الموقع: <http://www.hawaway.com>
- 3 – جوليا اوكونيل ديفيدسون ، الورقة المرجعية رقم (2) من أوراق الملف الإعلامي(من هو المستغل جنسياً) منشور على الموقع <http://www.pcac.net>

- 4 – جون كار، الورقة المرجعية رقم (3) من أوراق الملف الإعلامي (صور من الإساءات والاعتداءات الجنسية على الأطفال – استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية) منشور على الموقع <http://www.pcac.net>
- 5 – حسام علاء الدين الهيب، العنف الجنسي ضد الأطفال، مقال منشور على الموقع <http://www.syria-news.com>
- 6 – د. حسن بسيوني، تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة بالمستشفيات وسبل حمايته، بحث منشور في أكتوبر 2008، ينظر الموقع <http://www.child-trafficking-info>
- 7 – حسن عز الدين دياب، الجرائم الجنسية في القانون التونسي، بحث منشور على الموقع <http://www.fsijegj.mu.tn>
- 8 – حسين بن سعيد الغافري، جهود السلطنة في مواجهة جرائم الانترنت، بحث منشور على الموقع <http://www.eastlaws.com>
- 9 – دعاء ممدوح، التحرش الجنسي بالأطفال: التعريف الأسباب الوقاية والعلاج، مقال منشور على الموقع <http://www.werathah.com>
- 10 – دعد موسى، الاعتداء الجنسي واستغلال الأطفال في سوريا، بحث منشور على الموقع <http://www.thara-sy.com>
- 11 – ذياب البداينة، سوء معاملة الأطفال الضحية المنسية، بحث منشور على الموقع <http://www.gulfkids.com>
- 12 – رمان آل رشي، الاستغلال الجنسي للأطفال، مقال منشور في مجلة جبهة على الموقع <http://www.Jouhina.com>
- 13 – رانية عيسى، العنف المستند على الجندر، مقال منشور على الموقع <http://www.thara-sy.com>
- 14 – ريم عبد اللطيف وشاهيناز عبد الغفور، الاستغلال الجنسي لجسد الطفل، مقال منشور على الموقع <http://www.diwanalarab.com>
- 15 – سعد رجب صادق، المواقع الإباحية وضررها على الفرد والأسرة والمجتمع، مقال منشور على الموقع <http://www.ouregypt.us/education>
- 16 – سلطان الثبيتي، ظاهرة التحرش الجنسي بالأطفال الأسباب، الوقاية والعلاج، منشور على الموقع <http://www.bafree.net/alhisn/showthread.php>
- 17 – عادل اقلبي، قمة عربية افريقية لمحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال، منشور على الموقع <http://www.nour-afal.org>
- 18 – عادل محمد صالح أبو العلا، حقوق الطفل من وجهة نظر الإسلام، بحث منشور على الموقع <http://www.isesco.org>
- 19 – عبد الرحمن هاشم، ليس بالقانون وحده نكافح الاتجار بالبشر، مقال منشور على الموقع <http://www.alwafd.org>
- 20 – عصام البغدادي، العلاقات الجنسية الشاذة -ج8- التحرش الجنسي بالطفل داخل الأسرة لماذا وكيف؟ مقال منشور على الموقع <http://www.ahewar.org>
- 21 – د. عطا احمد شقفة، التحرش الجنسي داخل الأسرة وتداعياته النفسية -ج1- مقال منشور على الموقع <http://www.gulfkids.com>
- 22 – علي محمد، (بورنو الأطفال) جريمة مجانية والقانون اللبناني قاصر، مقال منشور على الموقع <http://www.crin.org>
- 23 – عوض خيرى، مختارات من تحرش الكنيسة الجنسي بالأطفال في أوروبا المتحضرة، مقال منشور على الموقع <http://www.cbnmaryam.com>
- 24 – د. فائزة بابا خان، المرأة والأسرة، بحث منشور على مركز عراقيات للدراسات على الموقع <http://www.gilgamish.org>
- 25 – د. فايز الشهري، التحرش الجنسي: من يقرع الجرس؟ مقال منشور على الموقع <http://www.musandah.com>
- 26 – د. كمال المصري، وثيقة دولية لمنع التحرش بالأطفال، منشور على الموقع <http://www.dahsha.com>
- 27 – لمياء قطب ودعاء النجار، آخر تقاليع التحرش الجنسي، مقال منشور على الموقع <http://www.gom.com>
- 28 – لونه عبد الله دنان، العنف اللفظي تجاه الأطفال من قبل الوالد، مقال منشور على الموقع <http://www.hayatnafs.com>
- 29 – محمد عبد الله منشأوي، جرائم الانترنت من منظور شرعي وقانوني، بحث منشور على الموقع <http://www.dahsha.com>
- 30 – د. محمد شريف سالم، الاعتداء الجنسي على الأطفال، مقال منشور على الموقع <http://www.maganin.com>
- 31 – محمد محمد صالح الألفي، أنماط جرائم الانترنت، بحث منشور على الموقع <http://www.omanlegal.net>
- 32 – محمد محمد صالح الألفي، بعض أنماط الجرائم الأخلاقية عبر الانترنت في المجتمع العربي، بحث منشور على الموقع <http://www.eastlaws.com>
- 33 – د. مطاع بركات، الاستغلال الجنسي للأطفال كما يتذكره الراشدون من طفولتهم، بحث منشور على الموقع <http://www.swoforum.nesasy.org/index.php>
- 34 – د. مكارم محمود الديري، رؤية نقدية بين ميثاق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية، منشور على الموقع <http://www.musanadah.com>
- 35 – مليكة أخام بن عودة زواوي، المعايير الدولية لحماية الطفل من الاستغلال الجنسي والاتجار به، مقال منشور على الموقع <http://www.shaimaatalla.com>
- 36 – ناهد باشطح، التحرش الجنسي بالطفل داخل الأسرة لماذا وكيف؟ مقال منشور على الموقع <http://www.musanadah.com>
- 37 – نشأت مفضي المجالي، الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت، مقال منشور على الموقع <http://www.amuna.com>
- 39 – هشام بشير، الاتجار في البشر، مقال منشور على الموقع <http://www.shaimaatalla.com>
- 39 – وفاق بنكيران، محاربة الاستغلال الجنسي للأطفال بين ثقافة العيب وغياب فعالية القوانين، مقال منشور على الموقع <http://www.dw.de>

- 40 - ولي جليل الخفاجي ، الاستغلال الجنسي للأطفال ، مقال منشور في جريدة الاتحاد على الموقع <http://www.nanaberaliraq.net>
- 41 - يحيى سعيد القاضي ، اتفاقية الأمم المتحدة حول الطفل وأثرها على القوانين الوطنية في العالم العربي، مقال منشور على الموقع <http://www.dlfanonline.moheet.com>
- 42 - استغلال ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، منشور على الموقع <http://www.ar.wikipedia.org>
- 43 - الاتجار في البشر والاستغلال الجنسي للأطفال بحث منشور في منتدى الدكتور شيماء عطا الله ينظر الموقع <http://www.shaimaatalla>
- 44 - الانترنت تتاجر بالبشر وتستغل الأطفال جنسياً ، مقال من برامج شباب سوفت ، منشور على الموقع <http://www.sh2soft.ne>
- 45 - المركز الصحفي ، اختتام المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين بالبرازيل ، منشور على الموقع <http://www.unicef.org>
- 46 - المركز الصحفي ، الاستغلال الجنسي للأطفال في مختلف أنحاء العالم ، منشور على الموقع <http://www.unicef.org>
- 47 - Stephanie Delaney ، حماية الأطفال ضد الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية في ظل أوضاع الكوارث والأحداث الطارئة ، دليل استرشادي للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المحلي ، 2006 ، منشور على الموقع <http://www.ecpat.net>
- 48 - القوانين التي صوت عليها مجلس النواب عامي 2006-2007 ، منشور على صحيفة العدالة العراقية ينظر الموقع <http://www.aladla.news.net>
- 49 - نينوى بريس ، مقال منشور على الموقع http://www.ninwa_press.net/news.details.php
- 50 - <http://www.social.gov>

ثانياً : اللغة الأجنبية

- 1 - RANSIER (prederice - yerome (et JEZ(EMM anud) Lactiminalite sarl internet, puf, 2000 .
- 2 - William E.Wyrough, hr AND Ron Klein, The electronic signature act of 1996: breaking down barries to widesread electronic in Florida.